الجمهورية اللبنانية

المجلس الدستوري

الكتاب السنوي 2017

المجلد الحادي عشر

www.cc.gov.lb

12

قراءة دستورية في دور جيل الشباب
في استكمال الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

الدكتور سيمون بدران
أستاذ مساعد في كلية القانون في الجامعة الأمريكية في الإمارات AUE

بعد طول انتظار، تمكن الشباب العربي من إدراك "صوته الجماعي" للمطالبة بالحرية، الكرامة والمشاركة السياسية، وليبدأ مسيرة ما أصبح يُعرف "بالربيع العربي". غير أن هذا الحراك الذي عُلقت عليه آمال كبيرة، تعثر في الخروج بنموذج ديمقراطي فعّال. لا بل تحول في بعض الدول العربية إلى مواجهات دامية بين جيل الشباب الثوري، من جهة، ومناصري الأنظمة الحاكمة، من جهة أخرى.

ما لبثت أن تحولت مشاعر الغبطة والابتهاج، والتي رافقت أولى المظاهرات التي شهدتها تونس ومصر في العام 2011، إلى أحاسيس يكتسيها السواد والتشاؤم بعد دخول دول كسوريا وليبيا واليمن في دوامة الحروب الأهلية.

لذلك ذهب بعض الباحثين إلى مقارنة الربيع العربي بالأحداث التي شهدتها القارة العجوز في العام 1848، عندما أغرق الشباب الأوروبي الشوارع والساحات بالمظاهرات للتنديد بالأنظمة الاستبدادية التي كان يرزخ تحت أثقالها. غير أن تلك التحركات لم تفلح في إحداث اختراقات جوهرية في الممارسات السياسية والديمقراطية، رغم ضخامتها وانتشارها السريع[1]... هذا وقد ذهب عدد من المراقبين إلى رسم صورة "مروعة" للربيع العربي، بعد تشبيهه بالثورات الفرنسية والروسية، حيث قامت بعض القوى الدموية بوأد براعم الديمقراطية التي حاول جيل الشباب الثوري زرعها وترسيخها[2]...

بناء على ما تقدم، حاولنا في بحثنا رصد وتحليل المؤثرات السياسية الداخلية والخارجية في العالم العربي التي أسهمت في تعطيل بروز آليات سياسية متطورة، لترجمة فعالة لتطلاعات الجيل الثوري من الشباب ولمواكبة ضرورات التحول الديمقراطي.

انطلاقًا من تجارب الدول التي عاشت هذا التحول خلال "الموجة الثالثة من الديمقراطية"، حاولنا دحض المزاعم القائلة بوجود "خصوصية عربية" مانعة للحياة الديمقراطية. فالمحن

---

[1]. Anne Applebaum, "In the Arab World, It's 1848 - Not 1989", *Washington Post*, February 22, 2011.

[2]. Raymond Ibrahim, "Parallel Betrayals: Iranian Revolution and Arab spring, *Middle East Forum*, June 18, 2012.

والصعوبات التي تواجه بلدان الربيع العربي ليست بالجديدة أو الفريدة. كما تنسجم تعثراتها وإخفاقاتها مع السياق الطبيعي الذي تجلى في الدول التي انتقلت إلى نظام ديمقراطي سليم...

من جهة أخرى، استعنا بتلك التجارب الديمقراطية المقارنة لتحديد خارطة طريق لجيل الشباب العربي بوصفه جزءًا من ديناميكية الانتقال السياسي وعنصراً أساسياً في إدارة مرحلة التحول الديمقراطي.

سلط الربيع العربي الأضواء على النجاح الباهر الذي حققه جيل الشباب بوصفه قوة ثورية مغيّرة وعنصراً في إسقاط أكثر النظم الاستبدادية في المنطقة، رغم تعثره في ترجمة مطالبه الثورية ضمن برنامج سياسي-إصلاحي واقعي وعملي.

كيف بالإمكان تفسير فشل مظاهرات ضمت ملايين من الشباب التواقين إلى الإصلاح السياسي، في إحداث تغيرات جزرية في الممارسات السياسية...؟ وكيف لهذا الشباب العربي الذي باشر عدة ثورات شعبية عارمة، خلال فترة زمنية قصيرة، من أن يستمر في التخبط في أنظمة لا تتناسب مع تطلعاته الديمقراطية؟

للإجابة عن تلك الأسئلة وغيرها سنستعين بالتجارب الديمقراطية التي شهدتها مناطق أخرى حول العالم. فالوطن العربي لم يكن أول من أبحر في معمعة الانتقال الديمقراطي. إذ باشرت قبله أكثر من 19 دولة تجربة التحول الديمقراطي ابتداءً من سبعينيات القرن الغابر[3]...

بالمقابل، يخطئ من يعتقد أنه بإمكان تقييم تجربة التحول الديمقراطي في دولة عربية معينة انطلاقاً من نتائج انتخابات واحدة، أو قرار صادر من محكمة عليا، أو بند أُغفِل التنصيص المباشر والصريح عليه في متن الدستور... فالتجارب المقارنة بينت لنا بأن مخاض الانتقال الديمقراطي طويل، يتخلله العديد من الشوائب والخطوات إلى الوراء. غير أن تخطيها والعمل على التخلص منها مسألة ضرورية في مسيرة ترسيخ الأسس التي تقوم عليها الديمقراطيات الفتية...[4]

من ناحية أخرى، بدأت الموجة الثالثة من الديمقراطية في العام 1974 مع اندلاع ثورة القرنفل في البرتغال والاطاحة بالنظام الديكتاتوري[5]. لذلك، قد لا يتفاجأ المراقب بإسهاب المشرع الدستوري البرتغالي في عرض الحقوق المرتبطة بجيل الشباب، مانحاً إياهم حماية خاصة، بغية تحويلهم إلى مدماك أساسي في البناء الديمقراطي الجديد[6]...هذا وقد سارت الكثير من الدول على

---

[3]. Larry Diamond, "The spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies throughout the World", New York, Henry Holt, 2008, p. 6.

[4] Stephen Grand, "Understanding Tahrir Square: What Transitions Elsewhere Can Teach Us about the Prospects for Arab Democracy", Saban Center at the Brookings Institution Books, Brookings Institution Press, 2014, p. 8.

[5] Samuel P. Huntington, *The third wave: democratization in the late twentieth century*, Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

[6] " 1. بهدف تأكيد تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو فعَّال، يحظى الشباب بحماية خاصة، في:

أ. التعليم والتدريب المهني والثقافي؛

ب. الحصول على وظيفتهم الأولى، وفي العمل، وفي الضمان الاجتماعي؛

ج. الحصول على سكن؛

د. التربية البدنية والرياضة؛

ه. استغلال أوقات فراغهم.

خطى المؤسس الدستوري البرتغالي في التنصيص الصريح والمباشر على "الشباب"...فما هي العبر المستخلصة والدروس المستفاد منها بعد تمحيص المراقب الدستوري الوثائق الدستورية المتنوعة التي لجأت الى هذا التنصيص...؟

بحكم اختصاصنا وخبراتنا في القانون الدستوري والأنظمة السياسية، بالإضافة إلى أننا من الأعضاء المؤسسين للجمعية العربية للقانون الدستوري، والتي رافقت عن قرب بناء الدساتير في عدد من الدول العربية، حاولنا عرض الأسس والمرتكزات النظرية التي يمكن اعتمادها في مسيرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي... لهذا أثرنا الأدوات اللازمة للوصول إلى مجتمع يتبنى الديمقراطية المنشودة بعد الوقوف على ماهية المعوقات التي ما زالت تعتري المسيرة الديمقراطية[7]، مركزين على دراسة البلدان التي عاشت "الربيع العربي" ومقارنتها مع دول أخرى سبق وأن قام الباحثون بدراسة أنماط تآكل أنظمتها الشمولية، وتعزيز قدرات جيل الشباب على التحول الآمن باتجاه الديمقراطية... لذلك، ناقشنا تباعاً المباحث التالية: جيل الشباب، الربيع العربي والمتطلبات الحتمية لاستمرار التحول الديمقراطي (المبحث الأول)، الربيع العربي في ضوء تجارب الدول التي عاشت التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة من الديمقراطية (المبحث الثاني)، وجيل الشباب في الوثائق الدستورية المقارنة (المبحث الثالث).

على الرغم من تعدد المناهج التي يمكن الانطلاق منها لدراسة ثورة جيل الشباب والتحول الديمقراطي في العالم العربي، تتبعنا في هذا البحث المنهج التحليلي النظمي من منطلق أن معظم الحقائق التي أفرزها الربيع العربي كانت تنطوي على أبعاد ودوافع معقدة ومتشابكة. لذلك اقتضى علينا سحب هذه الحقائق السياسية ووضعها على مائدة التحليل والاستقراء للوصول الى وصف موضوعي وعلمي. فضلاً عن أننا حاولنا الابتعاد عن الخوض التفصيلي في النشاطات السياسية اليومية، متمسكين بأبرز المحطات الرئيسية الكبيرة التي كان لها دور في بحثنا...

بالمقابل، دأبنا على الاستعانة بالمنهج "المقارن" عند مقابلتنا الأحداث والآراء بعضها بالبعض الآخر للكشف عما بين ثورات الربيع العربي والدول التي عاشت التحول الديمقراطي في خضم "الموجة الثالثة من الديمقراطية" من علاقة، ومن ثم لدى مقارنتنا النصوص الدستورية المختلفة التي ذكرت "الشباب" في متنها. كما تقصدنا "تطعيمه" بمنهج "الدراسة المسحية"، حيث أجرينا دراسة شاملة لهذه النصوص الدستورية، وتحليل الوضع الراهن لها. فجميع الدساتير التي أشرنا اليها في معرض بحثنا لا يزال يعمل بها في وقتنا الحالي...

إشارة إلى أننا نقصد بالتنصيص الدستوري تحديد وتعيين مصطلح "الشباب" بشكل مباشر وصريح في الوثيقة الدستورية، لتتعرف الأجيال الشابة اللاحقة على تضحيات أولئك الفتيان والفتيات الذين قدموا الغالي والنفيس في سبيل العبور إلى نظام ديمقراطي. الأمر الذي سيسهم في

---

2. تكون الأهداف الأساسية للسياسة الشبابية هي تنمية شخصية الشباب، وإيجاد الظروف المطلوبة لإدماجهم في الحياة العملية بفعَّالية، وحب الإبداع الحر، وروح الخدمة المجتمعية.

3. ترعى الدولة وتدعم المنظمات الشبابية التي تعمل من أجل الأهداف المذكورة وكذلك برامج التبادل الشبابية العالمية، بالتعاون مع الأسر، والمدارس، والشركات، والمنظمات المحلية، والجمعيات والمؤسسات الثقافية، والجماعات الثقافية والترفيهية".

المادة 70 من دستور الجمهورية البرتغالية الصادر في العام 1976 والمعدل في العام 2005.

[7] محمد أحمد المقداد، "أسس التحوُّل الديمقراطيّ في الوطن العربيّ ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)"، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، مجلد 13، العدد 7، الأردن، 2007، ص 87.

بناء ذاكرة جماعية تتشارك البطولات والتضحيات، وتسهم في تدعيم اللحمة والشعور بالانتماء للوطن. كما أن التنصيص الدستوري سيحفظ ذكرى الشباب الثائر في أسمى وثيقة قانونية، قاطعاً الطريق على أي محاولة تشريعية أو تنظيمية للالتفاف عليها.

1
جيل الشباب والربيع العربي:
متطلبات حتمية لاستمرار التحول الديمقراطي

نجحت انتفاضات "الربيع العربي" في القضاء على الرتابة السياسية التي كانت تطفو على أوطاننا العربية. "فساعة المواطن"[8] قد دقت، وترددت أصداؤها من المحيط إلى الخليج[9]. فقد انتزع الشباب العربي، وبعد طول انتظار، زمام المبادرة وقاد انتفاضات طالب فيها بممارسة حقه الطبيعي في اختيار ممثليه في السلطة والتكريس الدستوري لرزمة من الحقوق والحريات الأساسية، بالإضافة إلى تأكيد دوره المحوري في هندسة وبناء مجتمعات عربية تصون الكرامة الإنسانية وتفرعاتها...

إلا أن الأوطان العربية التي عاشت انتفاضات ابتداء من العام 2011، اتخذت مسارات مختلفة. كما دفعت عددًا من المراقبين إلى توزيعها على ثلاثة محاور[10]: ضم المحور الأول بلدان كتونس ومصر حيث نجح الشباب في دحر رؤوس النظام السابق، ليبدأ بعدها مسيرة طويلة ومتعثرة في التحول والانتقال إلى نظام ديمقراطي رصين... أما المحور الثاني، فقد اقتصر على الحكام الذين نجحوا في الاحتفاظ بعروشهم، بعد اجرائهم عددًا من الإصلاحات الدستورية، بدرجات متفاوتة، لامتصاص النقمة الشعبية وبما يضمن استمرار أنظمتهم السياسية بأقل الخسائر الممكنة. ضمت هذه المجموعة عددا من ملكيات الخليج العربي، مستفيدة من عوائد ثرواتها النفطية والغازية، بالإضافة إلى الأردن والمغرب، اللتين، وإن افتقرتا إلى الموارد الطبيعية الريعية، إلا أنهما يتمتعان بشرعية يستمدانها من ملكية وراثية متجذرة في وجدان تاريخهما الحديث... بالمقلب الآخر، يحتضن المحور الثالث والأخير مجموعة الدول التي غرقت في وحول الصراعات المسلحة، ليرتقي الاقتتال الداخلي في بعضها إلى مرتبة الحروب الأهلية كما هي الحال في سوريا، ليبيا واليمن...[11]

---

[8] عبارة استخدمها اللورد رالف دارندورف للدلالة على الثورات التي شهدتها أوروبا الشرقية ابتداءً من العام 1989.

[9] Ralf Dahrendorf, *Reflections on the Revolution in Europe*, Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 1995, p. 100.

[10] Daniel Byman, *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East*, Brookings, 2011, p. 23.

[11] فهل ستنجح دول المحور الأول من الانتقال الديمقراطي وترسيخ مفاهيم اللّبرالية في ثقافتها السياسية؟ وإلى أي مدى سيكون بمقدور باقي الأنظمة الالتفاف على مطالب مواطنيها في مشاركة سياسية في مقاليد الحكم بشفافية وفعالية كبيرتين...؟ فما الذي يخبئه المستقبل القريب في جعبته للمنطقة العربية: الديمقراطية؟ استمرار الأنظمة السلطوية؟ أو حروب أهلية متجددة...؟ الأكيد أن المنطقة بعيدة كل البعد عن حالة الاستقرار. وكأنها تعيش على فوهة بركان وما يرافقها من انفجارات وأزمات بين الفينة والأخرى... فاذا نجح الربيع العربي في تبديل المنطقة وإعادة هيكلية مشهدها السياسي ومنظومتها الدستورية، إلى أن آثاره على ديمقراطية مؤسساتها تبقى مجهولة المعالم...

تمكن حكام الأنظمة السلطوية المنتشرة في أوطاننا العربية من غرس النمط الرعوي في أعماق مجتمعاتنا، منطلقين من بنية أبوية تغلغلت آلياتها في علاقاتنا الإنسانية في كافة مراحلها: فقد تم "تصدير" نموذج العلاقة التي تجمع الوالد ببنيه، على تلك التي تجمع المدرس بالتلميذ، رب العمل بالأجير... وصولاً إلى علاقة الحاكم برعيته!

بالمقابل، أتقن أولئك الحكام الخطاب الوطني واستغلوا مفرداته بإسهاب بغية تدعيم نزعات قومية عمياء ونسج أساطير لانتصارات وهمية، بررت تقييدهم للحريات العامة والحقوق الشخصية، مقابل كرمهم المفرط في تجهيز قواتهم المسلحة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً...

من جهة أخرى، تفنن رؤساء الأنظمة السلطوية في خلق الفتن وتأجيج الصراعات بين القوى العلمانية والإسلامية بغية شرذمة المعارضة وتفكيك وحدة صفوفها. فلم تتوان مطرقة ماكينتهم القمعية من قهر القوى اليسارية والليبرالية وتضيق الخناق على تحركاتها، وصولاً إلى "تبخيرها" من المشهد السياسي، سواء على الصعيد الوطني أم المحلي. بالمقابل، فشلت السلطات القمعية من لجم التيارات الإسلامية على غرار الأحزاب والقوى العلمانية، وذلك بسبب تغلغلها في النسيج الاجتماعي المحلي بمؤسساتها وجمعياتها الدينية...

أما وبعد مضي بضعة أشهر على إطاحة عدد من الطغاة المستبدين من عروشهم، تقاسمت المشهد السياسي ثلاث قوى متناحرة: الجيش، التيارات الإسلامية والقوى العلمانية... فرغم احتفاظ القوات المسلحة بعتادها وآلياتها العسكرية والتي جعلت منها القوة الأكبر والحاسمة على أرض الواقع، بحكم احتكارها وسائل العنف المشروعة، إلا أنها افتقرت إلى شرعية رصينة بسبب علاقتها الوثيقة بالنظام السابق... من ناحيتها، تصدرت التيارات الإسلامية قائمة الجماعات السياسية المستعدة لخوض انتخابات تعددية حقيقية، حرة ونزيهة. فقد استفاد الإسلاميون من تاريخهم النضالي الطويل والمعارض للأنظمة العلمانية القمعية العربية، بالإضافة إلى تجذرهم في القرى والأحياء الشعبية عبر شبكة منظمة وواسعة من الجمعيات والمؤسسات الدينية... بالمقابل، عانت القوى العلمانية من ضعف بنيوي في الهيكلية التنظيمية والإدارية، لافتقارها للخبرات اللازمة للفوز بانتخابات عامة، بعد أن عانت التهميش السياسي والإقصاء الممنهج لسنوات طويلة من الزمن. ناهيك عن الانقسامات الإيديولوجية والتشرذم المفرط في صفوفها وتناثرها بين ليبراليين، اشتراكيين، شيوعيين ووطنيين...[12]

هذا ولم تنحصر طموحات الشباب المنتفض بعد ابحاره في المسيرة الديمقراطية في تنظيم مجرد انتخابات دورية، تحترم التعددية الحزبية، في أجواء من الحرية والشفافية. فقد أبى أن تتقوقع مطالبه في رتابة "الديمقراطية الانتخابية"، لا بل أرادها "ديمقراطية ليبرالية" تكرس آليات للمشاركة الفعالة والمستمرة في الحياة السياسية، كإمكانية معارضة السياسات الرسمية للحكومات الوطنية من دون الخوف من ردات فعل قمعية أو تعسفية للسلطات الحاكمة. فالديمقراطية بمفهومها

بهاء الدين مكاوي، "التحول الديمقراطي في العالم العربي: التحديات وآفاق المستقبل"، مجلة العلوم القانونية، العدد الخامس، 2016، ص 186.

[12]. Shubhda Chaudhary, "Youth in the Arab World: Their Aspirations and Identities with Democracy in Egypt", Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos, 19, 2015, p. 113.

الليبرالي الواسع تتضمن حُكماً: كتلة من الحقوق والحريات الأساسية، التداول السلمي للسلطة بين أحزاب وجماعات سياسية متنافسة، بالإضافة إلى الخضوع التام للسيادة المطلقة لأحكام القانون...[13]

غير أن الوصول إلى هذا المستوى من النضج الديمقراطي يتطلب عقودًا طويلة من الزمن. أما التنظير بإمكانية تحقيقه خلال أشهر أو سنوات معدودة، ففيه نوع من السذاجة الفكرية[14]. حتى أن الديمقراطيات المعاصرة الأكثر تقدماً وعراقة، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، لا زالت تكافح بشكل دائم ومستمر من أجل الوصول إلى "إنشاء اتحاد أكثر كمالاً"، كما جاء في ديباجية دستورها الأقدم بين الدساتير المكتوبة المعمول بها حتى يومنا هذا، وذلك منذ صدوره في العام 1787[15].

ولا يخفى على المراقب السياسي بأن بلوغ تلك الدرجات المتميزة من الرقي الديمقراطي الليبرالي، يحتاج إلى وثيقة دستورية تضمن رزمة من الحقوق والحريات الفردية، بالإضافة إلى تأمينها آليات لفصل السلطات وتوازنها...

غير أن الانتقال إلى الديمقراطية يستوجب قواعد "شبابية جماهرية سياسية"، تراقب مسيرة التحول الديمقراطي وتتفاعل مع محطاته المفصلية. هذا ويدخل في صميم مهام تلك المجموعات الفصل بين الآراء الثورية التغييرية المتضاربة، وتصويب الاعوجاج في المسار الديمقراطي الانتقالي[16].

التاريخ المعاصر غني بالشواهد التي تدل على أنظمة سياسية متنوعة قد فشلت في ترجمة الأفكار الإصلاحية الثورية رغم استفادتها من هندسة دستورية رائدة وهيكلية مؤسساتية متطورة. فعلى النخبة السياسية الحاكمة أن تشعر دائماً بأن هناك ثمنًا حتميًا ستتكبده إذا ما انحرفت عن الضوابط الدستورية يتمثل بنهوض جحافل الجماهير الشعبية لتدافع عن مكتسباتها الديمقراطية بعزم وحزم كبيرين...

فبعد أن اقتصرت الديمقراطية بمفهومها الليبرالي الحديث على حفنة صغيرة من الدول الغربية، اكتسبت في الآونة الأخيرة هالة معنوية وقيمة عالمية كبيرتين. فقد أعربت غالبية الشعوب، بمختلف حضاراتها وثقافاتها، عن رغبتها الصادقة في أن تكون الديمقراطية نظام الحكم لدولها[17].

---

[13]. Robert Alan Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition*, Yale University Press, 1971, p. 20.

[14] " (...) لهذا فإن المسار الثوري – الإصلاحي للمرحلة الانتقالية لن يسير (...) في خط بياني متصاعد بل سيتخذ شكل ما يسميه المفكر البريطاني الماركسي ريموند وليامز مسار الثورة الطويلة التي قد تمتد عشر سنوات أو أكثر، تراكم فيها القوى الثورية نضالاتها وخبراتها السياسية، قبل أن تتمكن أخيراً من الانتصار على القوى المضادة وتحقيق أهدافها الثورية". رفعت رستم الضيقة، " الدولة الوطنية العربية، حال انتقالية مستمرة"، أطوار التاريخ الانتقالي - مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2015، ص. 229.

[15] "نحن شعب الولايات المتحدة، رغبة منا في إنشاء اتحاد أكثر كمالا، وإقامة العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي، وتوفير سبل الدفاع المشترك، وتعزيز الصالح العام وتأمين نِعَم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة، نرسم ونضع هذا الدستور للولايات المتحدة الأميركية". مقدمة دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في العام 1787.

[16]. Marina Ottaway, "The Missing Constituency for Political Reform,"*in Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East, Thomas Carothers and Marina Ottaway*, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2005, pp. 151-170.

[17]. Pippa Norris, *Critical Citizens: Global Support for Democratic Government*, Oxford University Press, 1999, p. 23.

غير أن الرغبة في نظام ديمقراطي فعال، من جهة، وتكريسه ومأسسته في هيكلية شفافة ومتوازنة، من جهة أخرى، هما مسألتان مختلفتان. فعلى الرغم من الانتشار السريع والواسع للديمقراطية كقيمة عالمية رفيعة، إلا أن الشعوب تتعلم كيفية استخدامها وترجمة مبادئها في مؤسساتهم الدستورية ضمن وتيرة تدريجية، تتخللها العديد من النكسات والصعاب. فقد أيقن جيل الشباب بأن تجذر الديمقراطية يتطلب أكثر من إزاحة دكتاتور، أو تنظيم انتخابات، أو الإسهاب في صياغة دستور للبلاد... فالأنظمة الفتية ديمقراطياً، أو تلك التي تعيش مخاض التحول الديمقراطي، بحاجة ماسة إلى عناية خاصة من قبل شبابها وانكبابهم على تمحيص مختلف القضايا الوطنية وملاحقتهم اللصيقة والوثيقة بأدق تفاصيلها وخباياها. وذلك بغية الحرص على أن القواعد الدستورية تحترم من كافة الأفرقاء واللاعبين السياسيين... فاستمرار الديمقراطية وتجذر ثقافتها تقوم على كيفية تعاطي الشعوب، بخاصة الشباب منهم، مع هذه "اللحظات التأسيسية" حين تتعرض المبادئ الأساسية للديمقراطية إلى انتهاكات جسيمة...[18]

من جهة أخرى، ساد الاعتقاد لعقود من الزمن في الأوساط الفقهية الدستورية بأن فصل السلطات وتوزيعها بين تشريعية، تنفيذية وقضائية، هو أفضل ما وصل إليه الفكر السياسي البشري لضمان حرية الأفراد. هذا وقد ترجم المؤسس الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية نظرية فصل السلطات بمفهومها المطلق والمتطرف في الوثيقة الدستورية الاتحادية، لينبثق عنه ما تعارف على تسميته "بالنظام الرئاسي"[19]. غير أن الآباء المؤسسين أيقنوا منذ البداية بأن وعي المواطنين وانخراطهم في الشأن العام، هما السبيل الوحيد لصون حرياتهم، فردية كانت أم عامة. فعلى سبيل المثال، اعتبر جيمس ماديسون، أحد أبرز الآباء الروحيين وملهمي الدستور الأمريكي[20]، بأن تطور العلم وانتشاره بين مختلف شرائح المجتمع هو صمام أمان للحفاظ على الحرية الحقيقية[21]، ليكمل زميله جيمس ماديسون تشكيكه في مقدرة أي نظام حكم في حماية الحقوق الأساسية للأفراد ما لم ينشط هؤلاء "المتنورون" وينكبوا على تعبئة الجماهير لمواجهة السياسات الخاطئة لحكوماتهم المتعاقبة. فقد ترسخت قناعة قاطعة لدى مهندسي الحركات الدستورية ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي قامت على أسس فلسفية تمجد حقوق الإنسان وحرياته، بأهمية انخراط المواطنين ومواظبتهم على متابعة شؤون الحكم، ضماناً لاستمرارية النظام الديمقراطي الفتي...

تماهى هذا الفكر السياسي مع تطلعات الشباب العربي. فبعد انتفاضة الأخير مع مطلع العام 2011، وإلهابه الجماهير ليسدلوا معاً الستار على عدد من الأنظمة القمعية التسلطية، على هذا الشباب الاستمرار في تعبئته الجماهيرية، رغم الخيبات والنكسات. فكما كان الشباب العربي

---

18. Pietro Marzo, "Why Youth Empowerment Can Sustain Tunisia's Democratic Consolidation", IAI Working Papers 16, April 2016, http://www.iai.it/sites/default/files/iaiwp1609.pdf

19. Edwin S. Corwin, "The President: Office and Powers", 1787-1957, New York: New York Press, 4th ed., 1971, p. 171.

20. Philip B. Kurland, Ralph Lerner, "The Founders' Constitution", vol. 1, chap. 13, doc. 36, University of Chicago Press, http://press-pubs.uchicago.edu/founders/documents/v1ch13s36.html.

21. James Madison, "Letter to George Thomson, June 30, 1825", Letters and Other Writings of James Madison, vol. 3, Philadelphia: J.B. Lippincott, 1865, p. 492.

المثقف رأس الحربة في إسدال الستار على عدد من الأنظمة القمعية التسلطية، يجب عليه الاستمرار في إلهاب الجماهير وتعبئتها طوال مرحلة الانتقال الديمقراطي لضمان التكريس الفعلي لنضالاته الثورية...[22]

من جهة أخرى، لا يخفى على الباحث في الأدبيات السياسية تباطؤ وتيرة ارتفاع أعداد الدول المصنفة "حرّة"، وذلك منذ مطلع الألفية الثالثة[23]. فقد أرخت الأزمات الاقتصادية المتلاحقة بظلالها على الانتشار العالمي للديمقراطية وآلياتها السياسية... ناهيك عن حذاقة الحفنة المتبقية من الحكام المتسلطين الذين أبدعوا في الالتفاف على المبادئ الديمقراطية ونجحوا في تفادي تداعياتها على منظومتهم القمعية بحنكة ودهاء كبيرين[24].

هذا وقد تلطخت صورة الديمقراطية كثقافة عالمية سامية بعد تعرضها لنكسات فاضحة في أعرق الدول التي تغنت في الدفاع عن قيمها، الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الإجراءات الصارمة التي حدت من الحريات المدنية إثر وقوع هجمات 11 أيلول 2001. هذا وحاولت السلطات الأمريكية تسويق النظام الديمقراطي لدول الشرق الأوسط... خلال احتلالها للعراق! الأمر الذي ترك انطباعاً سلبياً لدى الشعوب العربية، التي نظرت بريبة إلى الديمقراطية كنظام للحكم، "استعماري" الهوى والملامح! غير أن الشباب المصري، على سبيل المثال، بزحفه بالملايين إلى ساحة التحرير، أثبت بأن فكرة الديمقراطية وثقافتها المنشودة لاتزالان تتمتعان بأصداء جيدة وجذور متينة في النفوس الطامحة للحرية وللعيش بكرامة، وفي مقدمتها الأوطان العربية...[25]

بالمقابل، أثبتت التجارب التاريخية المعاصرة بأن ظهور "اختراقات" أو "انفراجات" ديمقراطية في دول معينة لا تقود بصورة تلقائية وحتمية إلى نظام ديمقراطي ليبرالي متين وفعال. فرغم وجود عدد من القواسم المشتركة بين الأسباب المسهلة لنجاح الانتفاضات الشعبية وتلك التي يتطلبها تدعيم نظام ديمقراطي صلب، إلا أنه لا يمكن اعتبار هاتين الظاهرتين متطابقتين، أو مجرد وجهان لعملة واحدة... فغالباً ما تكون اللحظة الثورية عفوية، قصيرة الأمد، ردة فعل يتوقف نجاحها على قدرة الشباب في حشد الجماهير من كافة أطياف المجتمع وتعبئتها ضدّ النظام السياسي القائم... بالمقابل، تتطلب مرحلة الانتقال الديمقراطي من الشباب رؤية طويلة الأمد وخطة مدروسة لمستقبل البلاد، بالإضافة إلى "تنقية" خطابهم السياسي من الطابع السلبي والخروج من التقوقع في انتقاد "مآثر" النظام السابق البائد... وبالتالي، فالمرحلة الأخيرة لا تكتمل في غضون عدة أسابيع، ولا تنحصر في تنظيم انتخابات واحدة حرة ونزيهة، بل تتطلب التأسيس لنظام ديمقراطي بمؤسساته السياسية، ترافقه كافة المستلزمات الضرورية لتغلغل ثقافة الديمقراطية في مختلف مكونات

---

[22]. Juan Cole, T*he New Arabs: How the Millennial Generation is Changing the Middle East*, New York: Simon & Schuster, 2014, p.23.

[23]. Freedom in the World 2016: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2016.

[24]. Steven Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World", Saban Center Analysis Paper Series, October 2007, www.brookings.edu/research/papers/2007/10/arabworld

[25]. Michael Hoffman, Jamal Amaney, "The Youth and the Arab Spring: Cohort Differences and Similarities", Middle East Law and Governance, No 4, 2012, p. 168.

المجتمع... فالشباب العربي مدعو خلال التحول الديمقراطي، لا إلى مجرد مدح الأفكار الليبرالية وتبجيلها بشعارات فضفاضة، بل إلى المواظبة على السهر في مراقبة المؤسسات الدستورية ومحاسبة المؤتمنين على ادارتها بعد جنوحهم في ترجمة المبادئ الدستورية التي تعكس تطلعاتهم الثورية أو الإصلاحية، الضامنة للحريات والحقوق الأساسية...[26]

<--

[26]. Stephen Grand, "Understanding Tahrir Square: What Transitions Elsewhere Can Teach Us about the Prospects for Arab Democracy", *op.cit*, p. 22.

2
الربيع العربي في ضوء تجارب الدول التي عاشت التحول الديمقراطي خلال "الموجة الثالثة من الديمقراطية"

تتشارك الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة خصائص مهمة مع تلك التي عرفتها دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، بانطلاقها وتدرجها من القواعد الشعبية وصولاً إلى رأس الهرم (المطلب الأول).

من جهة أخرى، تطرقنا في بحثنا إلى تجارب عدد من الدول الآسيوية ذات الغالبية المسلمة التي مرّت بمراحل التحول الديمقراطي، بسبب القواسم المشتركة مع البلدان العربية على المستويات الثقافية والدينية، وللاستفادة من عمق النقاشات التي تمحورت حول العلاقة الجدلية بين الإسلام السياسي ومفهوم الديمقراطية (المطلب الثاني) ...

ختاماً، ناقشنا نماذج تعود إلى الدول الأمريكية اللاتينية التي شهدت انقسامات فئوية وشعبية حادة خلال مراحل التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي لعبته الجهات العسكرية والأمنية خلال هذا الانتقال (المطلب الثالث) ...

1. محورية "القواعد الشبابية الجماهرية السياسية" خلال الانتفاضات الشعبية داخل المعسكر الشرقي السابق

غالباً ما يتم تشبيه الربيع العربي بانهيار النظام الشيوعي في المعسكر الشرقي، إذ تتشارك الثورات التي عصفت بدول أوروبا الشرقية وأجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق بين الأعوام 1989 و1991، من جهة، والانتفاضات الشبابية التي شهدها عدد من الدول العربية ابتداء من العام 2011، من جهة أخرى، العفوية والتعبئة الجماهرية السلمية بمعظمها، والتي نجحت في إطاحة عدد من الأنظمة التعسفية، سلطوية كانت أم شمولية. هذا وقد انطلق لهيب الثورات من أسفل الهرم إلى قمته، ليتحول جيل الشباب إلى المحرك الرئيسي في إشعال وقود التغيير في مجتمعات المعسكر الشرقي السابق والعالم العربي، على حد السواء...[27]

من جهة أخرى، تشاركت كلا المنطقتين "النوعية" نفسها من الأنظمة السياسية التي سبقت الاحتجاجات الشبابية فيها. فعلى غرار المعسكر الشرقي، رزحت المجتمعات العربية واقتصاداتها تحت سيطرت نخبتها الحاكمة، بالإضافة إلى معاناتها الطويلة مع ثقافة الفساد المستشرية في أروقتها.

على الرغم من "التنوع البنيوي" في الخصائص المكونة لأنظمة الحكم في كلتا المنطقتين، إذ يجنح بعضها إلى الليبرالية الاقتصادية والثقافية، بينما يميل بعضها الآخر إلى بيروقراطية

---

[27] Jeffrey Stevenson Murer, "The European Study of Youth Mobilisation", Report, British Council Active Citizens Programme, 2011, http://www.youthpolicy.org/library/wp-content/uploads/library/2011_European_Study_Youth_Mobilisation_Eng.pdf

متحجرة وإلى شخصنة السلطة والهيمنة المطلقة على مقاليد الحكم، تتشارك جميعها مركزية سياسية سلطوية وهيكلية إدارية هرمية عقيمة، جعلت منها مع مرور الزمن كتل بيروقراطية منقطعة عن الأفراد وحاجاتهم الحياتية الملحة. هذا وقد خلا فضاؤها السياسي من أي ديناميكية سياسية تذكر، بالإضافة إلى افتقارها إلى الشرعية أو الرضى الشعبي ولو بحدوده الدنيا... بعبارة أخرى، عانت غالبية تلك الأنظمة من جمود اقتصادي وافلاس سياسي، دفع بجيل الشباب فيها إلى المطالبة بإسقاطها ونفيها إلى مذبلة التاريخ[28].

بالمقابل، على المراقب السياسي التنبه إلى الاختلافات العميقة بين الدول العربية التي عرفت "ربيعها" وتلك التي شهدها المعسكر الشرقي السابق. فقد استفادت الحركات الثورية، بما فيها القوى الشبابية، في عدد من دول أوروبا الشرقية من تقاليدها الديمقراطية التي طبعت تاريخها الحديث، ولو بصورة متقطعة، عند تشييدها لمؤسساتها الدستورية. هذه التقاليد الديمقراطية المترسخة في وجدان شعوب الأمم الأوروبية، افتقرت إليها غالبية أوطاننا العربية...[29]

من جهة أخرى، انضوت دول المعسكر الشرقي تحت ألوية آخر الإمبراطوريات التي عرفها القرن الغابر. فقد افتقدت جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية الدائرة في فلكه إلى السيادة الكاملة[30] على إقليمها الجغرافي ومواطنيها. كما خضع قرارها السياسي إلى إملاءات السلطات المركزية في موسكو، بالإضافة إلى تعويلها العضوي على المساعدات الاقتصادية والعسكرية السوفياتية لاستمرارها... لذلك عندما بدا واضحاً انتفاء النية لدى ميخائيل غورباتشوف في التدخل لنجدة أنظمة المعسكر الشرقي ودعمهم في مواجهة الانتفاضات الشعبية داخل دولهم، تهاوت الجمهوريات السوفياتية وتلك الدائرة في فلكها الواحدة تلو الأخرى[31].

بالمقابل، افتقدت الأنظمة العربية إلى قطب دولي فاعل يمدها بالدعم المناسب في الحالات الحرجة. فجميعها دول مستقلة، صاحبة سيادة، اعتمدت بمعظمها على مواردها الخاصة لضمان استمراريتها[32]. لذلك، عندما هبت رياح الثورة والتغيير في تونس ومصر مع مطلع العام 2011، لم تؤدِ بصورة تلقائية إلى انهيار باقي الأنظمة العربي. فقد اختلفت تداعيات الربيع العربي بين قِطر وآخر تبعاً للخصوصية التاريخية والتعددية الطائفية والاثنية له، بالإضافة إلى الإمكانيات المادية التي يمتلكها حكامه وعزيمتهم على الاستمرار في السلطة...[33]

---

[28] Geoffrey Pridham, "Democratisation in the Balkan Countries: From theory to practice", *in* Experimenting with Democracy: Regime Change in the Balkans, G. Pridham and T. Gallagher, London: Routledge, 2000, p. 1.

[29] Maria Cristina Paciello, Renata Pepicelli, Daniela Pioppi, "Youth in Tunisia: Trapped Between Public Control and the Neo-Liberal Economy", *in* Power2Youth Papers, No. 6, February 2016, p. 12.

[30] ربما باستثناء يوغوسلافيا، رومانيا وألبانيا.

[31] Stephen Grand, "Understanding Tahrir Square: What Transitions Elsewhere Can Teach Us about the Prospects for Arab Democracy", *op.cit*, p. 24.

[32] على الرغم من الدعم المالي والعسكري الذي خصته الولايات المتحدة الأمريكية لعدد من الأنظمة العربية، إلا أن تلك المساعدات لم تصل إلى مستوى الإعانات التي قدمتها موسكو للدول التابعة للاتحاد السوفياتي.

[33] Arolda Elbasani, "EU enlargement in the Western Balkans: strategies of borrowing and inventing", Journal of Balkan and Near Eastern Studies 10(3), 2008, p. 293.

بالمقابل، وبعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت بلدان أوروبا الشرقية مبادلات تجارية وتدفقاً مهماً لرؤوس الأموال من مثيلاتها في أوروبا الغربية، بحكم المتاخمة الجغرافية، دفعها إلى تسريع وتيرة الانتقال الديمقراطي وورشة الإصلاحات، بغية الانضمام إلى المنظمات الإقليمية "الغربية"[34]... من جهتها، افتقرت المنطقة العربية إلى هذا النوع من المنظمات الإقليمية التي ستحثها على المباشرة في إصلاح سياسي جذري، أو لمدها بالوسائل الضرورية لإجراء "نفضة" نوعية لمؤسساتها الدستورية والإدارية...

هذا وتضيء تجربة المعسكر الشرقي على التلاحم العضوي بين المشاركة الفاعلة للشباب في التحول الديمقراطي واصرارهم على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، من جهة، وبين انتقال الدول إلى ضفة الديمقراطيات الليبرالية، من جهة أخرى. فقد تجلى هذا التلاحم صراحة في بلدان أوروبا الوسطى، حيث افترش الشباب الساحات والطرقات العامة ليعتصم طوال أشهر طويلة معبراً عن رفضه ومعارضته التامة للأنظمة الشيوعية أو الاشتراكية المدعومة من الاتحاد السوفياتي، والتي حكمته طوال نصف قرن من الزمن[35].

بالمقابل، أثبتت الدول التي شهدت حركات احتجاجية "باهتة"، لافتقارها إلى الزخم الشعبي والشبابي[36]، هشاشة مرحلتها الانتقالية والمصير "المبهم والمتردد" لحتمية تحولها الديمقراطي. فبعد ابعاد الفئات الشبابية الثورية، عمداً أو طوعاً، تفردت النخبة الحاكمة "المتجددة" في الاستئثار بالعملية الانتقالية[37]...

من ناحيتها، واجهت الدول التي طغى على خطابها الطابع الوطني الاستقلالي على حساب الخطاب الديمقراطي، صعابًا كبيرة وانحرافات دموية عن المسار الليبرالي. فعلى سبيل المثال، أغرقت الإيديولوجيات القومية المتصاعدة من الجمهوريات اليوغسلافية، بعد تفكك الأخيرة، المنطقة في صراعات فئوية، اثنية وطائفية أوصدت الأبواب على كافة الاحتمالات في انتقال سلمي نحو نظام ديمقراطي ليبرالي سليم[38]... فعلى الرغم من النجاح الباهر الذي حققته النخب القومية في كل من أوكرانيا، جورجيا، أرمينيا وأذربيجان في قيادة بلدانها نحو الاستقلال، الا أن احترامها

---

[34] "الاتحاد الأوروبي" و"منظمة حلف شمال الأطلسي"، على وجه الخصوص.

Roberto Belloni, "European Integration and the Western Balkans: Lessons, prospects and obstacles", Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 11(3), 2009, p. 313.

[35] وحدها سلوفاكيا شكلت استثناء على هذه القاعدة، وذلك لافتقارها إلى معارضة منظمة ورصينة على غرار جارتها الجمهورية التشيكية. فبعد "طلاقهما المخملي"، نجحت النخبة الشعبوية السلوفاكية الحاكمة في اغراق البلاد مجدداً في وحول السلطوية السياسية القمعية.

[36] الأمر الذي خفف من حدة القطيعة مع النظام الشيوعي السابق.

[37] فعلى سبيل المثال، نجحت النخبة الشيوعية في كل من رومانيا وبلغاريا من الإمساك مجدداً بمقاليد الحكم، على الرغم من ارتباطاتها السابقة الوثيقة "بنيكولاي تشاوتشيسكو" و"تودورجيفكوف".

Fiona Mary Robertson, "A Study of Youth Political Participation in Romania and Poland", University College London, 2009, p. 23.

[38] Lenard J. Cohen, John R. Lampe, "Embracing Democracy in the Western Balkans: From postconflict struggles toward European integration", Baltimore: Johns Hopkins University Press, p. 32.

للتعهدات التي قطعتها في تكريس المبادئ الديمقراطية وصون الحريات الفريدة، كان أبعد ما يكون عن المثالية...[39]

من جهة أخرى، وبعد مضي أكثر من 20 سنة على اضمحلال المعسكر الشيوعي، لا يمكن الجزم بأن كافة دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق قد نجحت في تكريس نظام ديمقراطي ليبرالي سليم. فبالمحصلة يستحيل على المراقب السياسي تعميم خلاصة واحدة وإسقاطها على كافة تلك الدول[40]...

كان الفشل المذري من نصيب جمهوريات آسيا الوسطى[41] التي افتقرت تقاليدها إلى الحد الأدنى من المقومات الديمقراطية، ترافقت مع نزعات قومية وفئوية عمياء. فقد شهدت استدارة مفاجئة وعودة سريعة إلى سلطوية الرجل الأوحد في حكمها، على الرغم من اعتمادها "النظري" لآليات النظام الديمقراطي. فحتى يومنا هذا، لا تزال تتمتع هذه الدول بوثائق دستورية رصينة كما أنها تشهد انتخابات برلمانية دورية. غير أن نظامها السياسي يفتقر إلى الحد الأدنى من المقومات الأساسية لقيام ديمقراطية ليبرالية. فغالباً ما تترافق "المظاهر الديمقراطية" بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، واضطهادات علنية للمعارضة السياسية، ناهيك عن التزوير الممنهج للعمليات الانتخابية لصالح النخبة الحاكمة... إلا أن تلك الاختراقات والتدخلات الفاضحة، تقابلها الفئات الشعبية بما فيها جيل الشباب بخمول ولامبالاة سلبية. لذلك تبدو عملية التحول الديمقراطي في تلك الدول وكأنها قد توقفت في مكان، في منطقة رمادية بين النظامين الديمقراطي والشيوعي، ليستحق وبجدارة توصيف "الأنظمة الشبه سلطوية" أو "الأنظمة الهجينة"[42]...

هذا ولا يخفى على المتتبع لعمليات الانتقال الديمقراطي في دول الكتلة الشرقية سابقاً، صعوبة الخروج "بأمثولة" واحدة، تكون بمثابة خلاصة لتجاربها المتنوعة خلال تحولها الديمقراطي، لتشابك الأسباب الوجيهة وخصوصية العوامل المؤثرة في كل منها...غير أنه من الممكن توزيع تلك الدول على مجموعتين:

يُلاحظ بأن المجموعة الأولى، والتي تضم دولاً سبق وأن خاضت تجارب ديمقراطية قبل "انضمامها" إلى الكتلة الشرقية، كانت الأكثر ثراء، بالإضافة إلى تمتع مواطنيها، وشبابها على وجه الخصوص، بمستويات تعلمية مرتفعة... ناهيك عن أنها كانت من أكثر الدول في المعسكر

---

[39] في السياق عينه، ساعدت الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدها المعسكر الشرقي القديم على وضع عدد من الدول على السكة الديمقراطية الصحيحة. غير أن ذلك لا يعني أن جميعها وصلت إلى تحقيق الغاية المنشودة. على وجه الخصوص عانت الدول التي افتقرت الى التقاليد الديمقراطية المتجذرة بترسيخ المبادئ الليبرالية. حتى أن دول كبولندا، التشيك والمجر واجهت مصاعب جمة أعاقت مسيرة التحول الديمقراطي فيها وانتقالها إلى ديمقراطيات ليبرالية فاعلة. فقد رزحت تحت وطأة أزمات دستورية متلاحقة، وسلسلة من المشاجرات البرلمانية والفضائح السياسية، ناهيك عن انتهاكات فاضحة لحقوق الأقليات وللحريات الفردية، بالإضافة إلى تقزيم هامش الحرية الممنوح للصحافة.
Danijela Dolenec, "Democratic Institutions and Authoritarian Rule in Southeast Europe", ECPR press, 2013, p. 32.

[40] فقد تم تصنيف بعضها "بالحرة"، وأخرى "بشبه حرة"، أما البقية "ليست حرة".
Freedom in the World 2011: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2011

[41] تلك التي كانت جزء من الاتحاد السوفياتي السابق.

[42] Marina Ottaway, "Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism", Washington: Carnegie Endowment for International Peace, January 2003, p.23.

الشرقي انفتاحاً على العالم الخارجي، حيث نشطت المبادلات التجارية بينها وبين دول أوروبا الغربية بحكم خصوصيتها الجغرافية[43]... جميع تلك السمات جعلت من دول المجموعة الأولى مرشحات "طبيعيات" للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وإلى الاتحاد الأوروبي...[44]

بالمقابل، عانت الدول التي افتقرت إلى تجارب ديمقراطية سابقة جديرة بالذكر، من مستويات تعليمية متدنية ومعدلات فقر مرتفعة. كما أن بعدها الجغرافي عن دول أوروبا الغربية قلل من حجم التبادلات التجارية وانفتاحها على دول أخرى خارج المعسكر الشرقي. فتلاشت آمالها وانعدمت حظوظها في الانضمام إلى منظمات دولية "غربية"...[45]

إذا كانت دول المجموعة الأولى الأكثر نجاحاً في انتقالها إلى الديمقراطية الليبرالية، يبقى من الصعب تحديد أي من العوامل التي كانت الأكثر تأثيراً في هذا الانتقال. غير أن وجود قواعد "شبابية جماهرية سياسية"، ناضلت في سبيل تكريس الديمقراطية ومبادئها الليبرالية، قد يكون العامل الحاسم في ارتقاء عدد من دول الكتلة الشرقية إلى مصاف "الدول الديمقراطية الليبرالية". فقد امتلكت هذه الدول شريحة ضخمة من المواطنين المعارضين للنظام الشمولي، امتدّت إلى فئات المجتمع بكافة أطيافه، أبرزها جيل من الشباب المندفع والمنظم في تكتلات سياسية، حريص على تثبيت القطيعة التاريخية مع النظام الشيوعي.

في المقلب الآخر، استمرت المجتمعات التي افتقرت إلى معارضة شبابية منظمة، في خضوعها إلى أنظمة "شمولية"، "سلطوية" أو "شبه استبدادية"... هذا وقد تضاعفت فاعلية القواعد الجماهرية الشبابية كقوة سياسية إصلاحية ضاغطة خلال مرحلة التحول الديمقراطي، عندما لم تنحصر في حفنة صغيرة من النخبة المثقفة، بل توسعت لتشمل أطياف المجتمع بكافة فئاته. بالإضافة إلى عدم تقوقعها في محيط العاصمة بل تغلغلها في المدن والقرى على طول مساحة البلاد...[46]

إشارة إلى أن الثورات في دول أوروبا الشرقية وأجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق لم تولد بصورة تلقائية. فقد شهد تاريخها المعاصر، على غرار دول الربيع العربي، العديد من الحركات المعارضة للأنظمة القمعية القائمة فيها[47]. كما ضاقت ذرعاً أجيالها الشبابية المتعاقبة من الجمود السياسي والاجتماعي... لذلك، دأبت مجموعة من القوى المعارضة في تحدّي النظام الشيوعي، بغية الانتقاص من شرعيته، وانتقادها لحكوماته القمعية وطرحها برنامج سياسي بديل. الأمر الذي أسهم في انشاء خطاب معارض تجذرت مفرداته في الثقافة السياسية لمختلف الفئات

---

[43] Ana Jese Perkovic, "The European Union and the Democratization Process of the Western Balkans: A critical perspective", Southeastern Europe, 38(1), 2014, p. 112.

[44] Davide Denti, "The Europeanisation of Candidate Countries: the case for a shift to the concept of EU member-state building", Contemporary Southeastern Europe 1(1), 2014, p. 9.

[45] Florian Bieber, "Power Sharing and Democracy in Southeast Europe", Taiwan Journal of Democracy, Special Issue, 2013, p. 129.

[46] Sten Berglund, Joakim Ekman, Kevin Deegan-Krause, Terje. Knutsen, "The Handbook of Political Change in Eastern Europe", Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited, 3rd ed., 2013, p. 23.

[47] على غرار الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) وغيرها في مصر.

المجتمعية... وعلى الرغم من فشلهم في تنظيم مظاهرات ناجحة، إلا أن تلك الإخفاقات الأولية والمتكررة مدتهم بالخبرات المطلوبة في جمع المواطنين حول قضايا مشتركة وهيئتهم للانقضاض على النظام متى سنحت لهم الفرصة بذلك[48].

لذلك وبعد طول انتظار، منحت الظروف الدولية والإقليمية فرصة ذهبية للمعارضة في نسف النظام القائم ودفنه. فاستفادت الحركات الشبابية من الخلايا والشبكات التي سبق وأن حبكتها بعناية وطول أناة.

فعلى غرار انتفاضات الربيع العربي، امتازت ثورات دول أوروبا الشرقية والوسطى في حركتها التصاعدية من أسفل الهرم إلى قمته. إذ أطلق شبان عاديون شرارتها الأولى واستمروا في رفع لوائها إلى أن أبادوا النظام السابق وضمنوا التحول إلى ديمقراطية ليبرالية.

فالانتقال الديمقراطي في الكتلة الشرقية السابقة لم يعتمد بشكل رئيسي وأساسي على تشاورات النخب السياسية ومساوماتها خلال المفاوضات السياسية، على غرار دول أخرى عاشت التحول الديمقراطي في خضم "الموجة الثالثة من الديمقراطية". فنجاح الشباب في إلهاب شرارة الثورة في كافة شرائح المجتمع ودفعها إلى النزول إلى الشوارع والساحات العامة بأعداد هائلة، حسم المعركة لصالح القوى الثورية، من دون أن يكون للنخب من دور رئيس في هذه المرحلة بالذات. فلم تكن السلطات العامة القمعية مهيّأة لمواجهة تظاهرات واضطرابات على طول مساحة البلاد، حتى ولو استعانت وقتها بالجيش السوفياتي...[49]

بالمقابل، أثبت المثال الأوروبي الشرقي بأن المرحلة التي تلت الانتخابات الأولى التأسيسية، أي تلك التي نظمت بأجواء من الحرية والشفافية، اكتسبت الأهمية ذاتها للمرحلة الثورية التي سبقتها. فقد اكتشف الزعماء الديمقراطيون الجدد بأن الانتخابات التنافسية ليست سوى "حلقة" بسيطة من "سلسلة" التحول الديمقراطي الليبرالي. لذلك دأبوا على تطعيمها بمؤسسات دستورية مستقلة، على غرار البرلمانات والمحاكم بمختلف درجاتها واختصاصاتها، لتكريس سيادة القانون وسموه، ليكون الضامن لصون الحريات الأساسية للمواطنين والحامي لحقوق الأقليات.

هذا الإنجاز المهم لم تصنعه أغلبية نيابية محددة، انبثقت من صناديق الاقتراع عقب الانتخابات التأسيسية الأولى، وانما جاء خلاصة مجهود جبار لجيل كامل. فقد أثبتت التجربة الانتقالية في المعسكر الشرقي السابق، بأن الدول التي وصلت إلى تجسيد المبادئ الديمقراطية الليبرالية بأبهى حللها، وخلال فترة زمنية قصيرة، هي التي حافظت فيها القوى الشبابية على الاندفاع السياسي، مواظبةً على المشاركة الفعالة في المسائل العامة خلال المرحلة التي أعقبت الانتخابات التأسيسية الأولى بعد الثورة[50].

---

[48] وكأن تلك الإخفاقات قد شكلت "معسكرات تدريب"، خرّجت كوادر بشرية محترفة في ميادين المظاهرات وأدبياتها، وحضرتها للخوض في مسيرات وموجات احتجاجية متى سنحت لها الفرصة في ذلك.

[49] Katerina Veljanoska, Oliver Andonov, Goran Shibakovski, "The Democratization Process in the Western Balkans in the Last 20 Years: Interethnic relations and security implications", Romanian Journal of European Affairs, 14(2), 2014, p. 29.

[50]. Petar-Emil Mitev, Siyka Kovacheva, "Young People in European Bulgaria: A sociological portrait 2014", Sofia: Friedrich Ebert Foundation, 2014, p. 32.

فالقوى الشبابية، بالضغوطات الدائمة التي مارستها على النخبة الحاكمة، دفعت هذه الأخيرة إلى مزيد من الشفافية والمشاركة السياسية الواسعة. كما حثتها على تحملها لمسؤولياتها التاريخية ومحاسبتها عند اللزوم، نازعةً، وببراعة، احتكار التحول الديمقراطي من حصرية النخب السياسية[51]...

2. الانتقال الديمقراطي في عدد من الدول الآسيوية والعلاقة الجدلية بين الإسلام ومبادئ الديمقراطية الليبرالية

استهلت الموجة الثالثة من الديمقراطية غزوتها للقارة الآسيوية انطلاقاً من الأراضي الفيليبينية، حيث نجحت سلسلة المظاهرات الشبابية في اطاحة الزعيم "فرديناند ماركوس" خلال العام 1986، مؤكدين للعالم قوة وفاعلية "الثورات الشعبية"[52]... من جهتها، أشعلت المجزرة التي راح ضحيتها العديد من الطلاب في العام 1987 شرارة الانتفاضة الشعبية والشبابية في كوريا الجنوبية والتي انتهت بإرغام الحزب الحاكم على تنظيم انتخابات رئاسية بالاقتراع العام المباشر... أما في بورما، فقد سحقت القوات المسلحة بوحشية المظاهرات الطلابية السلمية خلال العام 1988، على غرار المتظاهرين الصينين الذين لاقوا المصير نفسه بعد أن قمعتهم السلطات العامة في ساحة تيانانمن في العاصمة بكين في العام 1989...

هذا وقد شهد العقد الأخير من القرن الغابر أزمات اقتصادية وانهيارًا مفاجئًا للعملات الوطنية، كان لها تداعيات سياسية مهمة على الدول الأسيوية، أبرزها سقوط الديكتاتور الإندونيسي سوهارتو والتقدم الديمقراطي الذي عرفته المملكة التايلندية...

إلا أنه، ونظراً إلى استحالة اجراء مقارنة علمية للتجارب الديمقراطية لكافة الدول الآسيوية، وذلك بسبب خصوصية وتعقيدات كل منها، انحصرت دراستنا في تمحيص تجارب أربع دول ذات غالبية مسلمة، وهي: إندونيسيا، ماليزيا، باكستان وتركيا[53]. لم يكن الهدف من وراء هذا الحصر، محاولة تبسيط الوقائع المعقدة والمتشابكة... كما لم يتم انتقاء هذه العينة من الدول بصورة عشوائية، وانما لدلالاتها المهمة على صعيد "الربيع العربي". فقد أثارت الانتفاضات العربية الأخيرة، العديد من المسائل الجدلية، أبرزها على الإطلاق علاقة الإسلام بالديمقراطية، وإذا ما كانت أحكام الدين الحنيف تتلاءم مع مبادئ الديمقراطية الليبرالية. هذا وقد دفع فوز القوى الإسلامية في الانتخابات الأولى التي شهدتها كل من مصر وتونس، عقب تنحي رؤساء النظام السابق، إلى

---

[51]. Stephen Grand, "Understanding Tahrir Square: What Transitions Elsewhere Can Teach Us about the Prospects for Arab Democracy", *op.cit*, p. 80.

[52]. Kurt Schock, "People Power and Political Opportunities: Social Movement Mobilization and Outcomes in the Philippines and Burma", *Social Problems*, Vol.43-3, 1999, p. 355.

[53]. Ömer Taşpınar, "Turkey: The New Model?", *in* The Islamists Are Coming: Who They Really Are, Robin Wright, Washington: Woodrow Wilson International Center for Scholars and U.S. Institute of Peace, 2012, p. 3.

التساؤل حول مدى إمكانية عمل والتزام هذه المجموعات بالآليات الديمقراطية للأنظمة الليبرالية[54]. لذلك، ارتأينا الغوص في دراسة الدول الأربع المشار إليها أعلاه، ذات الغالبية المسلمة، محاولين الخروج بخلاصة لتجاربها المتنوعة، فيمكن الاستعانة بها للإجابة على تلك التساؤلات الأخيرة التي تغزو فضاء أوطاننا العربية...

تتمحور الملاحظة الأولى بعد التمعن في دراسة تلك النماذج من الدول الآسيوية ذات الغالبية المسلمة، حول الدور المحوري الذي قد يلعبه الشباب ضمن مؤسسات المجتمع المدني خلال المرحلة الانتقالية لتسريع وتيرة التحول إلى نظام ديمقراطي ليبرالي سليم. فقد كسرت تلك القوى الشبابية احتكار النُّخب للفضاء السياسي، مطالبةً باعتماد حوكمة شفافة وعدم المماطلة في تكريس الأجندة الإصلاحية...

من جهة أخرى، لعبت القوى الإسلامية دوراً مهماً في رسم الخارطة السياسية لتلك الدول الآسيوية الأربع. هذه الظاهرة قد تصنف "بالطبيعية"، حيث أن العنصر الديني متأصل في مجتمعات تلك الدول، ما يدفع عددًا من المؤمنين المتدينين إلى المطالبة في نقل معتقداتهم وتثبيتها في الحقل السياسي... غير أن صناديق الاقتراع خيبت آمال الأحزاب الإسلامية الراديكالية[55]، إذ لم تلق مشاريعها السياسية أصداء جيدة لدى غالبية الناخبين[56].

هذا وقد حولت المشاركة في اللعبة الديمقراطية عدداً من الأحزاب السياسية ذات الأصول الدينية، إلى أحزاب أكثر اعتدالاً. فقد لعب بعضها دوراً ايجابياً في تثبيت آليات الانتقال السلمي للنظام الديمقراطي، بالإضافة إلى اظهارها براغماتية عالية بغية جذب أصوات أكبر عدد من الناخبين. كما شكل حزب العدالة والتنمية المثل الصارخ لتلك الفئة من الأحزاب. فقد اتصفت قيادته بواقعية سياسية متميزة، قوامها الابتعاد عن الخطاب الديني التكفيري، مقابل التشديد على العنصر "المحافظ" في النواحي الاجتماعية، مكنتها من تبوء مقاليد الحكم في تركيا ابتداء من العام 2002[57]...

من جهة أخرى، رأى بعض الباحثين في تدخل الجيش في الحياة السياسية للديمقراطيات الفتية، ضرورة ملحة لضمان "استقامة" مسيرة التحول الديمقراطي وعدم انحرافها عن آمال الشباب الثوري، بالإضافة إلى تنصيبه حكماً بين الأفرقاء المتخاصمة أو المؤسسات الدستورية المتصارعة، إلى حين تجذر التجربة الديمقراطية واستقرارها في الدولة المعنية...[58] غير أن دراسة التجربة

---

[54] . طلعت رميح، "الانتخابات المصرية تحول ديمقراطي بأفق إسلامي"، البيان لندن، العدد 301، أغسطس 2012، ص. 76.

[55]. نعني الأحزاب الإسلامية الراديكالية تلك التي تطمح إلى إنشاء دولة إسلامية خالصة.

[56]. قد يشكل حزب العدالة والتنمية الاستثناء الوحيد، حيث يسيطر قياديون على مقاليد الحكم في تركيا منذ العام 2002. غير أن الحزب المعني واظب على انكار التهم التي وضعته في خانة "الحزب الإسلامي"، مفضلاً تصنيف نفسه بالحزب المحافظ اجتماعياً.

[57]. أن وجود مجتمع مدني فاعل ونشيط، تندرج ضمن صفوفه قوى شبابية وطلابية، يسهم في لجم الجموح السياسي للحزب الحاكم، أو عند تخطيه للأصول والاختصاصات الدستورية.

Edward Aspinall, *Opposing Suharto: Compromise, Resistance, and Regime Change in Indonesia*, Stanford University Press, 2005, p. 87.

[58]. Harold Crouch, "Political Reform in Indonesia after Soeharto", Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2010, p. 16.

الديمقراطية لتلك الدول الآسيوية ذات الغالبية المسلمة شككت في "طوباوية" وفاعلية دور القوات المسلحة خلال المراحل الانتقالية. فعلى سبيل المثال، قطع الجيش، مراراً وتكراراً، الطريق على القوى الديمقراطية في كل من باكستان وتركيا، بسطوته على مقاليد الحكم، منطلقاً من رأيه القاطع في عجز تلك القوى وإخفاقها في تشييد نظام ديمقراطي سليم...[59]

3. الدور الملتبس للقوات المسلحة خلال التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية

على غرار غالبية الدول العربية، انطبع التاريخ الحديث لدول أمريكا اللاتينية بحقبة استعمارية مهمة، قبل أن تتوه في دهاليز أنظمة استبدادية سلطوية لعقود طويلة من الزمن... هذا وقد عانت الدول الأمريكية من تفاوت فاضح في توزيع الثروات بين أبنائها، بالإضافة إلى اعتمادها النموذج الاقتصادي المركزي الذي تهيمن عليه سلطاتها العامة، ما زاد من مشقة التحول الديمقراطي فيها. بينما ظل التحدي الأكبر يتمحور في عودة القوات المسلحة إلى ثكناتها العسكرية، بغية منح المدنيين إمكانية تسلّم دفة الانتقال الديمقراطي وحكم البلاد، على غرار عدد من دول "الربيع العربي".

قد تساعد الإضاءة على تجربة دول أمريكا اللاتينية خلال تحول عدد من دولها إلى الديمقراطية، في تجنيب البلاد العربية التي تشهد فجوة اقتصادية عميقة بين فقرائها وأغنيائها، الوقوع في متاهات هي في غنى عنها. فقد أثبت التاريخ السياسي لأمريكا اللاتينية بأن عزيمة "الأغنياء" في استيعاب الآليات الديمقراطية واحترامهم لمبادئها، تتراجع تدريجياً كلما أحسوا بأن مصالحهم الحيوية مهددة. فبعد أن تحولت التجارب الديمقراطية السابقة التي عرفتها تلك البقعة من الكرة الأرضية إلى سياسات "إيديولوجية شعبوية" وانتهاك للملكية الخاصة الفردية، "استُدعي" الجيش بوحداته المسلحة لحفظ الانتظام العام. لتعود وتغرق البلاد بدكتاتورية عسكرية صارمة... وعندما وصل بطش الأخيرة وقمعها إلى مستويات لا تحتمل، قامت الثورات الشبابية بفتح صفحة جديدة من الحكم الديمقراطي، الذي لن يطول لينحرف إلى نظام شعبوي يعكس مصالح "الفقراء"... هكذا عاشت دول أمريكا اللاتينية دوامة من العنف أبطالها الأنظمة "القمعية" وغريمتها "الشعبوية"...[60]

---

[59]. حتى ولو افترضنا صحة ادعاءات القوات المسلحة، فممارساتها القمعية خلال تسلّمها للسلطة لم تخدم عملية التحول الديمقراطي، كما لم تفرض نفسها كنموذج بديل وفعال في حكم البلاد. لا بل شكل ابحارها في تثبيت "الدولة العميقة" احدى أبرز المعوقات في ارتقاء دولها إلى مصاف الديمقراطيات الليبرالية بسلاسة وفي فترة زمنية معقولة.
Stephen Grand, "Understanding Tahrir Square: What Transitions Elsewhere Can Teach Us about the Prospects for Arab Democracy", *op.cit*, p. 119.

[60]. Jorge I. Dominguez, "Constructing Democratic Governance in Latin America: Taking Stock of the 1990", *in* Constructing Democratic Governance in Latin America, 2nd ed., Jorge I. Dominguez and Michael Shifter, Johns Hopkins University Press, 2003, p. 356.

من جهة أخرى، عانى التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية من "الهندسة" الدستورية التي ورثتها تلك الدول عن المستعمر الأوروبي. فقد تجلت في وثائقها الدستورية ملامح النظام الرئاسي وخصائصه، على أنقاض النظام البرلماني في الحكم[61].

على سبيل المثال، أوجبت وثائقها الدستورية انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع المباشر، مانحة سلة من الصلاحيات والاختصاصات المهمة لهذا المنصب... غير أن "النظام الرئاسي" تحول إلى نظام "الهيمنة الرئاسية"، أي احتكار رئيس الدولة لجميع مقاليد الحكم، من دون رقيب أو حسيب، عبر شبكات متكاملة ومتداخلة من خارج المؤسسات الدستورية، مقابل تقهقر صلاحيات كل من السلطتين التشريعية والقضائية.[62]

تتمحور الحياة السياسية حول شخص رئيس الدولة، لتبلغ ذروتها خلال الانتخابات الرئاسية. غير أن "شخصنة الحكم" دفعت عددًا من زعماء دول أمريكا اللاتينية إلى احترام المبادئ الدستورية، طالما أنها لا تتعارض مع بقائهم في سدة الرئاسة. في المقابل، أبدعوا في وسائل التنكر للمواد الدستورية ولتحريف مضمونها عند تهديدها لاستمرارية هيمنتهم على السلطة. فغدت "المجالس التأسيسية" الوسيلة الأكثر فاعلية للأحزاب الحاكمة في تبديل قواعد اللعبة السياسية وإعادة صياغة الوثائق الدستورية بما يتلاءم مع حاجاتها ومكتسباتها الآنية الضيقة... غير أن القوى الشبابية، الناشطة ضمن مؤسسات المجتمع المدني وجمعياته، بقيت الحصن الأخير في لجم الهيمنة الرئاسية ومجابهة النوايا "التوسعية والالغائية" للأحزاب الحاكمة...[63]

رغم ذلك، تبقى التجربة المتنوعة لدول أمريكا اللاتينية غنية بالدروس والعبر التي يمكن لشباب الربيع العربي استخلاصها والاستفادة منها خلال الانتقال ببلادهم إلى الديمقراطية الليبرالية.

تؤكد أولى تلك الأمثولات بأن التحول الديمقراطي ممكن تحقيقه حتى في الدول التي تعاني من تفاوت فاضح في الثروات ومستويات التعليم. فعلى الرغم من اتساع الفجوة بين الأفرقاء السياسيين بسبب اللامساواة الاقتصادية، والتي تضع الأقلية الأوليغارشية الثرية في مواجهة مفتوحة ومباشرة مع الغالبية الفقيرة من عامة الشعب، إلا أن "ثقافة المواثيق" أثبتت فاعليتها في "قضم" الخلافات ومد الجسور بين البرامج والتوجهات الاقتصادية المتضاربة...[64]

---

[61]. Juan J. Linz, "Presidential or Parliamentary Democracy: Does It Make a Difference?", *in* The Failure of Presidential Democracy, Juan J. Linz and Arturo Valenzuela, Johns Hopkins University Press, 1994, p. 18.

[62]. كما أثبتت التجربة التشيلية، على سبيل المثال، بأن هيمنة النخبة السياسية على مقاليد الحكم واحتكارها لكافة مجالاته، يجعل من نظام الحكم لتلك الدول أشد عرضة لخطر التغيير الجذري من قبل جهات متطرفة تعمل خارج إطار مؤسساته الرسمية.

[63]. Arturo Valenzuela, "Latin American Presidencies Interrupted", *in* Latin America's Struggle for Democracy, Larry Diamond, Johns Hopkins University Press, 2008, p. 3.

[64] . في السياق عينه اعتبر أحدهم بأن الأزمة الانتقالية للتجربة المصرية كشفت "أن الشرعية الانتخابية غير كافية، إذ لا بد أن ترافقها شرعية توافقية وطنية لبناء ما يلزم من جسور الثقة التي تمكن من التفكير المشترك في القضايا الخلافية وفي رسم خريطة طريق واضحة للانتقال". محمد سعدي، رشيد سعدي، "محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعود الثورة، قلق المسارات ومعابر الأمل"، أطوار التاريخ الانتقالي - مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2015، ص. 269.

من جهة أخرى، تقترح التجربة الأمريكية اللاتينية إعادة النظر في دور القوات المسلحة في خضم التحول الديمقراطي. فعلى غرار الشهور الأولى التي تلت تنحي حسني مبارك عن سدة الرئاسة، رأى العديد في الجيش المصري، المؤسسة العسكرية القوية القادرة على ضبط النزاعات وتحكيم الخلافات بين مختلف الأطراف الثورية، لوقوفها على مساحة واحدة منها، إلى أن تتجذر الديمقراطية وتكتمل مسيرة الانتقال[65].

إلا أن التدخلات السافرة للمؤسسات العسكرية في كافة المجالات، أسهمت في تأخير "دمقرطة" النظم السياسية في أمريكا اللاتينية وأخذها رهينة المصالح الضيقة للقوات المسلحة. فلم تبدأ آليات الديمقراطية الليبرالية بالتجذر إلا بعد أن أُرغم الجيش على الانسحاب تدريجياً من الحياة السياسية، ليتموضع من جديد في مكانه الطبيعي، الثكنات العسكرية، بعد خسارته التامة لثقة المواطنين وشرعيتهم، بعد أن فشل فشلاً ذريعًا في حكم البلاد وتوجيه دفة الإصلاحات السياسية وتلطيخ يديه بجرائم ضدّ الإنسانية وفظائع أخرى...[66]

أخيراً، أظهر النموذج الأمريكي اللاتيني الحسنات التي اكتنفها نهج "الاحتواء والاشراك" خلال مرحلة التحول الديمقراطي. ويقوم هذا النهج على ادخال عناصر مناهضة للديمقراطية، وأفرقاء بآراء ملتبسة ومشبوهة، مشككة بالديمقراطية الليبرالية كنظام حكم يرجى الوصول إليه، كشركاء فعليين وفاعلين في المؤسسات السياسية الدستورية... فبعد ابعادها المتعمد خلال الحرب الباردة واقصائها عن الحياة السياسية، أرغمت الأحزاب اليسارية إلى أن تتحول إلى حركات ثورية عسكرية أرادت إسقاط عقائدها الإيديولوجية على النظام السياسي بقوة السلاح[67]... غير أنه، ومع انتهاء الحرب الباردة ووصول الموجة الثالثة من الديمقراطية شواطئ أمريكا اللاتينية، لعبت الأحزاب والقوى اليسارية دوراً مسؤولاً وقيادياً في تثبيت الآليات الديمقراطية للأنظمة الليبرالية...[68]

3
جيل "الشباب" في الوثائق الدستورية المقارنة

اختلفت التجارب الدستورية المقارنة في مقاربتها لجيل الشباب. فقد نصت أكثر من خمس وتسعين وثيقة دستورية معمول بها في وقتنا الحالي على "الشباب" بشكل صريح في مقدماتها أو في معرض موادها. غير أن الغاية من وراء هذا التنصيص المباشر قد اختلفت وفق "هواجس" وأولويات المشرعين الدستوريين في تلك الدول...

---

[65]. Javier Corrales, Michael Penfold, "Venezuela: Chavez and the Opposition", *in* Latin America's Struggle for Democracy, Diamond, p. 185.

[66]. David J. Myers, "Venezuela: Delegative Democracy or Electoral Autocracy?", *in* Constructing Democratic Governance in Latin America, 3rd ed., Dominguez and Shifter, p. 318.

[67]. Matthew F. Cleary, "Explaining the Left's Resurgence", *in* Latin America's Struggle for Democracy, Diamond, p. 62.

[68]. Stephen Grand, "Understanding Tahrir Square: What Transitions Elsewhere Can Teach Us about the Prospects for Arab Democracy", *op.cit*, p. 145.

بصورة عامة، لا يمكن للمراقب الدستوري إلا وأن يستنتج بأن الدساتير التي اوردت مصطلح "الشباب" فيها قد وزّعته ما بين مقدماتها وصلب موادها. فقد ربط المشرع الدستوري " الشباب" في ديباجية الدساتير بالكفاح من أجل الحرية واستقلال الأوطان. أما في متن الدستور، فيتم ذكرهم لضمان حصولهم على حماية خاصة وتمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو فعَّال. كما أنه غالباً ما يتم ربطهم بذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة أو الضعيفة في المجتمع، مثل المعوقين، اليتامى، الأرامل والحوامل[69].... تاركاً للقوانين العادية مسألة تنظيمها بشكل دقيق ومفصل[70].

إشارة إلى أن غالبية هذه الدساتير التي نصت بشكل صريح على "الشباب" هي دساتير حديثة، خصوصاً أنها احتوت على مصطلحات "عصرية"، تم ربطها بجيل الشباب "كالخدمة المجتمعية"، على سبيل المثال...[71] كما أن الإشادة بدور "الشباب" في الدساتير لا يقتصر على بقع جغرافية محددة أو نظام حكم معين. فمن القارة الآسيوية إلى أمريكا اللاتينية، مروراً بإفريقيا، وسواء أكانت دول علمانية أم دينية، ديمقراطية أم تعسفية، ملكية أم جمهورية، ليبرالية أم اشتراكية... جميعها قد زينت مقدمة دساتيرها بالتنصيص عليهم، أو أكدت على حقوقهم وامتيازاتهم في صلب موادها.

أكثر الدساتير التي تقصدت تفصيل حقوق الشباب وتمكينهم في كافة المجالات هي: البرتغال، سويسرا، كينيا، أنغولا، موزمبيق والمغرب... جميع تلك الدول[72]، عنونت احدى فصول وثائقها الدستورية "بالشباب" أو "الشبيبة"[73]، بالإضافة إلى بلدان أخرى، كسورينام، الاكوادور وتركيا التي عنونت احدى فصول دستورها "حماية الشباب". أما المشرع الدستوري السوداني فقد اختار عنوان " النشء والشباب والرياضة" ليؤكد بأن السلطات العامة السودانية هي التي تضع السياسات لتأمين الوسائل الضرورية لرعاية **الشباب**، بالإضافة إلى ضمانها تنشئتهم على وجه صحي بدني وأخلاقي، وحمايتهم من الاستغلال والإهمال[74]...

ربط المشرعون الدستوريون "الشباب" في ديباجية الدساتير بالكفاح من أجل الحرية واستقلال الأوطان. على سبيل المثال، نص الدّستور الإيراني على: "(...) وهكذا استمدّت ثورة

---

69. على غرار المشرع الدستوري في الباراغواي الذي نص على: " (...) ينظِّم القانون الدعاية بما يضمن أفضل حماية لحقوق الأطفال **والشباب** والأميين والمستهلكين والنساء."
المادة 26 من الوثيقة الدستورية لجمهورية باراغواي، الصادرة في العام 1992 والمعدلة في العام 2011.

70. على سبيل المثال، اكتفى المشرع الدستوري البرازيلي بالقول: " يحدد القانون: (...) النظام الأساسي **للشباب**، الذي يهدف إلى تنظيم حقوق **الشباب** (...)". الفقرة الثامنة من المادة 227 من الوثيقة الدستورية لجمهورية البرازيل الاتحادية، الصادرة في العام 1988 والمعدلة في العام 2015.

71. "The primary goal of **youth policy** shall be the development of the personality of the young person and of the concept of **service to the community**."
الفقرة الثانية من المادة 37 من دستور جمهورية سورينام، الصادرة في العام 1987 والمعدلة في العام 1992.

72. باستثناء المملكة المغربية.

73. من جانبها، لجأت دول عديدة إلى التنصيص بصورة مقتضبة على حقوق الشباب، على غرار جمهورية غينيا بيساو "Children, **youth**, and mothers shall have the right to the protection of society and of the State".
المادة 40 من دستور جمهورية غينيا بيساو الصادر في العام 1984 والمعدل في العام 1991.

74. الفقرة الأولى من المادة 14 من الوثيقة الدستورية لجمهورية السودان الصادرة في العام 2005.

إيران الإسلاميّة استمراريّتها من دماء مئات **الشباب** المؤمن من الرجال والنساء، الذين كانوا يهتفون عند الفجر في ميادين الإعدام "الله اكبر"، أو الذين سقطوا بنيران الأعداء في الأزقة والشوارع (...)"[75]. من جانبه أكد المشرع الدستوري المصري على أن: "(...) ثورة 25 يناير- 30 يونيو، فريدة بين الثورات الكبرى في تاريخ الإنسانية، (...) بدور بارز **لشباب** متطلع لمستقبل مشرق، وبتجاوز الجماهير للطبقات والإيديولوجيات نحو آفاق وطنية وإنسانية أكثر رحابة (...)"[76]. أما الدستور العراقي فقد نص على: "نحنُ ابناء وادي الرافدين (...) زحفنا لأول مرةٍ في تاريخنا لصناديق الاقتراع بالملايين، رجالاً ونساءً وشيباً **وشباناً** (...) عَقَدَنا العزم برجالنا ونسائنا، وشيوخنا **وشبابنا**، على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة (...)"[77]، على غرار المؤسسين الدستوريين في كل من نيكاراغوا[78] وتيمور الشرقية[79]. هذا وعنون المشرع الدستوري الموزمبيقي احدى مواد الوثيقة الدستورية "الشباب"، مستهلاً فقرتها الأولى بتبجيل الدور الحاسم الذي لعبه جيل الشباب خلال مسيرة التحرير الوطني والكفاح من أجل الديمقراطية [80]...

تربع المؤسس الدستوري لجمهورية غيانا التعاونية على عرش الدول التي أسهبت في مدح جيلها من الشباب. اذ لم يكتف في تفصيل تطلعاتهم، هم الذين سبق وأن جاهروا بأن مستقبل الجمهورية يعود حصراً إلى جيلها من الشباب[81]، بل رمز إليهم في اللون الأحمر من علمه الوطني[82].

---

[75]. مقدمة دستور الجُمهوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّة الصادر في العام 1979 والمعدل في العام 1989.

[76]. ديباجية دستور جُمهوريةُ مِصرَ العَرَبيةِ الصادر في العام 2014.

[77]. مقدمة دستور جُمْهُوريَّة العِرَاق الصادر في العام 2005.

[78]. In the name of the Nicaraguan people, all democratic, patriotic and revolutionary parties and organizations of Nicaragua, (…) its glorious **youth**, (…) we promulgate the following political constitution of the Republic of Nicaragua".

ديباجية دستور جمهورية نيكاراغوا الصادر في العام 1987 والمعدل في العام 2014.

[79]." The action of the clandestine front, astutely unleashed in hostile territory, involved the sacrifice of thousands of lives of women and men, **especially the youth**, who fought with abnegation for freedom and independence".

مقدمة دستور جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية الصادر في العام 2002.

[80]. "**Young people**, honorably upholding the patriotic traditions of the Mozambican people, played a decisive role in the national liberation struggle and the struggle for democracy, and they constitute a force for the renewal of society (…)".

الفقرة الأولى من المادة 123، من دستور جمهورية موزمبيق الصادر في العام 2004 والمعدل في العام 2007.

[81]. "(…) Acknowledge the aspirations of our **young people** who, in their own words, have declared that the future of Guyana belongs to its young people, who aspire to live in a safe society which respects their dignity, protects their rights, recognizes their potential, listens to their voices, provides opportunities, ensures a healthy environment and encourages people of all races to live in harmony and peace and affirm that their declaration will be binding on our institutions and be a part of the context of our basic law (…)".

ديباجية دستور جمهورية غيانا التعاونية الصادر في العام 1980 والمعدل في العام 2009.

[82]. "The red triangle represents the zeal and dynamic nature of the nation building that lies before this **young** and independent country ".

بالمقابل، شكلت الوثيقة الدستورية للاتّحاد القَمَري استثناء على ما أسلفنا ذكره، اذ فضّلت التركيز في مقدمتها على حق "**الشباب** في حماية السلطات العامة لهم من أي شكل من أشكال النبذ والاستغلال والعنف"[83].

أكد المؤسس الدستوري في كل من ميانمار[84]، الفيليبين[85]وتيمور الشرقية[86] على أهمية اشراك الشباب في بناء الدولة وترسيخ أواصر الوحدة الوطنية. بالمقابل فرض المشرع الدستوري الفنزويلي واجباً على الشباب في المشاركة الفعالة في عملية التنمية[87].

في السياق عينه أعرب الدستور الأوروغواي عن أهمية " تحسين ظروف مشاركة **الشباب** بفعالية في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد"[88]. كما حاولت السلطات العامة الاكوادورية أن تكفل "حقوق **الشباب** وتشجع ممارستهم الفعالة لها، عبر وضع سياسات وبرامج وإنشاء مؤسسات وتخصيص موارد تضمن وتدعم على الدوام مشاركتهم وإشراكهم في القطاعات كافة، لا سيما في مجالات القطاع العام"[89]. وعلى غرار المشرع الدستوري المغربي[90] والأرميني[91]، أكد المؤسس الدستوري التونسي بأن "**الشباب** قوة فاعلة في بناء الوطن .تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات **الشباب** وتفعيل طاقاته وتعمل على تحمله المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية"[92].

المادة 232 من دستور جمهورية غيانا التعاونية الصادر في العام 1980والمعدل في العام 2009.

[83]. مقدمة دستور الاتّحاد القَمَري الصادر في العلم 2001 والمعدل في العام 2009.

[84]. "The Union shall strive for **youth** to have strong and dynamic patriotic spirit, the correct way of thinking (…)"

المادة 33 من دستور جمهورية اتحاد ميانمار، الصادر في العام 2008.

[85]. "The State recognizes the vital role of the **youth** in nation-building and shall promote and protect their physical, moral, spiritual, intellectual, and social well-being. It shall inculcate in the **youth** patriotism and nationalism, and encourage their involvement in public and civic affairs".

الفقرة 13 من المادة الثانية من دستور جمهورية الفلبين الصادر في العام 1987.

[86]. "The State shall promote and encourage **youth** initiatives towards the consolidation of national unity, reconstruction, defense and development of the country."

الفقرة الأولى من المادة 19 من دستور جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية.

[87] . المادة 79 من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية الصادر في العام 1999 والمعدل في العام 2009.

[88]. المادة 56 من دستور جمهورية الأوروغواي الشرقية الصادر في العام 1992 والمعدل في العام 2011.

[89]. الفقرة الأولى من المادة 39 من دستور جمهورية الإكوادور الصادر في العام 2008 والمعدل في العام 2011.

[90]. " على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي: توسيع وتعميم مشاركة **الشباب** في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد (...)". الفقرة الأولى من الفصل 33 من دستور المملكة المغربية الصادر في العام 2011.

[91]. "The main goals of the State in the economic, social and cultural fields shall be to: (…) 5. Contribute towards participation of the **youth** in the political, economic and cultural life of the country (…)"

المادة 48 من دستور جمهورية أرمينيا الصادر في العام 1995 والمعدل في العام 2005.

[92]. الفصل الثامن من الباب الأول لدستور الجمهورية التونسية الصادر في العام 2014.

اعترف الدستور الاكوادوري " **بالشباب** كلاعبين استراتيجيين في تنمية البلاد"، كافلاً "حقهم في التعليم، والصحة، والمسكن، والترفيه، والرياضات، ووقت الفراغ، وحرية التعبير، والحرية النقابية"[93]. على غرار كل من المشرع الدستوري الأنغولي[94] والمغربي الذي أوجب "مساعدة **الشباب** على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني" [95]، والمؤسس الدستوري البوليفي الذي فرض على السلطات العامة ضمان "إدماج **الشباب** في النظام الإنتاجي، طبقاً لقدراتهم وتدريبهم"[96]...

حرص عدد من الوثائق الدستورية على إيلاء حصول الشباب على " فرصة العمل الأولى" عناية متأنية. فعلى غرار المشرع الدستوري في كل من الموزمبيق[97] وجمهورية الدومنيكان[98]، نص الدستور الفنزويلي على: " (...) توفر الدولة بمشاركة الأسرة والمجتمع فرصاً تحفز الانتقال المثمر **للشباب** نحو الحياة الراشدة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، **تدريبهم من أجل أول فرصة عمل** لهم وحصولهم عليها، وفقاً للقانون"[99]... في السياق عينه، أوجب المؤسس الاكوادوري على السلطات العامة المعنية إدماج الشباب "في القوى العاملة في ظروف عادلة ولائقة، مع التركيز على التدريب وضمان الحصول على **فرصة العمل الأولى** وتعزيز مهاراتهم

---

[93]. الفقرة الثانية من المادة 39 من دستور جمهورية الإكوادور الصادر في العام 2008 والمعدل في العام 2011.

[94]. "The priority objectives of the youth policy shall be the development of **young** people's personality, the creation of the conditions needed for their effective integration **into working life**, a love of free creativity and a sense of community service".

الفقرة الثالثة من المادة 81 من الوثيقة الدستورية لجمهورية أنغولا، الصادرة في العام 2010.

[95]. الفقرة الثانية من الفصل 33 من دستور المملكة المغربية الصادر في العام 2011.

[96]. الفقرة السابعة من المادة 48 من دستور الجمهورية البوليفية الصادر في العام 2009.

[97]. "The State, acting in co-operation with associations representing parents and persons in charge of education, and with private institutions and youth organizations, shall adopt a national youth policy capable of promoting and supporting the professional training of **youngpeople**, their **access to first jobs** and free intellectual and physical development.

الفقرة الخامسة من الوثيقة الدستورية لجمهورية الموزمبيق، الصادرة في العام 2004 والمعدلة في العام 2007.

[98]. "The value of **young people** as strategic actors in the development of the Nation is recognized. The State guarantees and promotes the effective exercise of their rights, through policies and programs that assure, in a permanent manner, their participation in all spheres of national life, and in particular, their training and access to **first employment**".

الفقرة 13 من المادة 55 من دستور جمهورية الدومنيكان الصادر في العام 2015.

[99]. المادة 79 من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية الصادر في العام 1999 والمعدل في العام 2009.

الريادية"[100]أكد عدد من الوثائق الدستورية[101] على ضرورة تأمين حماية خاصة للشباب خلال أوقات العمل[102]، إن في القطاع التجاري أو الصناعي[103].

من جهة أخرى، أولت الدساتير اهتمامًا خاصًا بمسألة تأمين مستويات تعليمية متقدمة لجيل الشباب. فعلى سبيل المثال، نص الدستور جمهورية بنن على: " تتعاون المؤسسات والمجتمعات الدينية على حد سواء في **تعليم الشباب**. ويمكن افتتاح المدارس الخاصة أو العلمانية أو الأبرشية بتصريح من الدولة وتحت مراقبتها"[104]. من ناحيته، أوجب المشرع الدستوري الكولومبي على الدولة والمجتمع[105] تأمين "المشاركة الفعالة للمراهقين في الهيئات العامة والخاصة المسؤولة عن حماية و**تعليم الشباب** وتَقدُّمهم"[106]، على غرار المؤسس الدستوري الكوبي الذي أصر على حق الشباب في الحصول على تعليم متقدم، بصرف النظر عن المستويات الاجتماعية التي تنتمي اليها أسرهم [107]. أما في المكسيك، فقد ألزمت الوثيقة الدستورية السلطات المعنية داخل الدولة وضع سياسات اجتماعية لحماية **"المهاجرين الأصليين"**(...) و"دعم الأطفال **والشباب من الأسر المهاجرة** عبر برامج تعليم وتغذية خاصة، ومراقبة احترام حقوقهم ونشر المعلومات حول ثقافتهم"[108]... هذا وربط المشرع الدستوري التركي "ضمان تعليم وتنمية **الشباب**" بما عُهد إليهم في حفظ استقلال الدولة ونظامها الجمهوري "في ضوء العلم الوضعي، وبما يتوافق مع ما أرساه أتاتورك من مبادئ وإصلاحات، ويتعارض مع الأفكار التي تهدف إلى تدمير وحدة الدولة التي لا

---

[100]. الفقرة الثانية من المادة 39 من دستور جمهورية الإكوادور الصادر في العام 2008 والمعدل في العام 2011.

[101]. "The State shall care for the health of citizens and shall adopt special measures for the protection of **youth** (…)".

الفقرة الثالثة من المادة 21 من الوثيقة الدستورية للجمهورية الهيلينية، الصادرة في العام 1975 والمعدلة في العام 2008.

[102]. "**Youth**, women and the disabled shall enjoy special protection at work".

المادة 64 من الوثيقة الدستورية لجمهورية الجبل الأسود الصادرة في العام 2007.

[103] ." The State shall safeguard the right to work and shall protect the workers, especially women and **young** persons employed in commerce and industry."

الفقرة الأولى من المادة 19 من دستور إمارة ليختنشتاين الصادر في العام 1921 والمعدل في العام 2003.

[104]. المادة 14 من الوثيقة الدستورية لجمهورية بنن، الصادرة في العام 1990.

[105]. بالمقابل، ألزام المؤسس الدستوري التشادي الوحدات الترابية اللامركزية في تحصين وضعية الشباب في المجتمع "The State and the **decentralized territorial collectivities** create conditions for the fulfillment and well-being of **youth**".

المادة 39 من الوثيقة الدستورية لجمهورية تشاد، الصادرة في العام 1996 والمعدلة في العام 2005.

[106]. المادة 45 من دستور جمهورية كولومبيا، الصادر في العام 1991 والمعدل في العام 2015.

[107]. Everyone has the right to an education. This right is guaranteed by the free and widespread system of schools (…) which gives all children and **young people, regardless of their family's economic position**, the opportunity to study in keeping with their ability, social demands and the needs of socio-economic development.

المادة 51 من الوثيقة الدستورية لجمهورية كوبا، الصادرة في العام 1976 والمعدلة في العام 2002.

[108]. البند 8 من الفقرة (ب) من المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة المكسيكية الصادر في العام 1917 والمعدل في العام 2007.

تقبل التجزئة بأمتها وأراضيها"[109]، على غرار نظيره الكوبي الذي منح "الاتحاد الشبابي الشيوعي" مهامّ خاصة في تمتين البناء الاشتراكي للدولة وللمجتمع [110]...

من جهة أخرى، أشاد عدد من الوثائق الدستورية بأهمية تنمية المهارات الرياضية والموسيقية للشباب. فعلى غرار نظيره المشرع الدستوري الجورجي[111]، أكد السوداني أن الدولة ترعى:" الرياضة وتمكن **الشباب** من تنمية مهاراتهم"[112]. كما منح المؤسس الدستوري السويسري الاتحاد المركزي صلاحية "إصدار تشريعات خاصة **برياضة الشباب** وجعل دروس التربية الرياضية في المدارس إجبارية"[113] و"وضع مبادئ لمساعدة **الشباب** للانخراط في **الأنشطة الموسيقية** وتشجيع الأشخاص الموهوبين موسيقياً"[114]...

يلاحظ المراقب الدستوري العناية الكبيرة التي خصها عدد من الدساتير العربية إلى هذه المسألة. فقد تشابهت التعابير التي استخدمها المشرع الدستوري البحراني[115] مع نظيره الكويتي الذي أصر على أن: "(...) تهتم الدولة خاصة بنمو **الشباب البدني والخلقي والعقلي**"[116]. أما في مصر، فقد ألزم الدستور السلطات المعنية برعاية الشباب المصري والعمل "على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعيةً، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة"[117]، على غرار السلطات المغربية التي يفترض عليها أن "تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات"[118]...

من جهة أخرى، أشار المؤسس الدستوري التركي إلى ضرورة اتخاذ السلطات العامة المعنية "التدابير اللازمة لحماية **الشباب** من إدمان الخمر والمخدرات، ومن الانغماس في الجريمة

---

[109]. المادة 58 من دستور الجمهورية التركية الصادر في العام 1982 والمعدل في العام 2017.

[110]. "The **Union of Young Communists**, an advance organization of the Cuban youth, has the recognition and encouragement of the State in its preeminent function of promoting the active participation of the **young** masses in the tasks of socialist construction, and of suitably training the **youth** as conscious citizens, capable of assuming greater responsibilities each day for the benefit of our society".

المادة السادسة من الوثيقة الدستورية لجمهورية كوبا، الصادرة في العام 1976 والمعدلة في العام 2002.

[111]. The State shall facilitate the physical development of adults and **youth** as well as their engagement in sports through cooperation with educational institutions and sports associations."

المادة 34-1 من دستور جمهورية جورجيا الصادر في العام 1995 والمعدل في العام 2013.

[112]. الفقرة الثانية من المادة 14 من الوثيقة الدستورية لجمهورية السودان الصادرة في العام 2005.

[113]. الفقرة الثالثة من المادة 68 من دستور الاتحاد السويسري الصادر في العام 1999 والمعدل في العام 2014.

[114]. الفقرة الثالثة من المادة 67 من دستور الاتحاد السويسري الصادر في العام 1999 والمعدل في العام 2014.

[115]." (...) كما تُعنى الدولة خاصة بنمو **الشباب** البدني والخلقي والعقلي". المادة الخامسة من دستور مملكة البحرين الصادر في العام 2002.

[116]. المادة 40 من الوثيقة الدستورية لإمارة الكويت الصادرة في العام 1962.

[117]. المادة 82 من دستور جُمهورِيةُ مِصرَ العَرَبيةِ الصادر في العام 2014.

[118]. الفقرة الثالثة من المادة 33 من الوثيقة الدستورية للمملكة المغربية الصادرة في العام 2011.

والقمار والرذائل المشابهة، ومن الجهل"[119]. فعلى غرار كل من المشرعين الدستوريين الغيني[120] والسنغالي[121]، ألزمت الوثيقة الدستورية القطرية الدولة أن ترعى جيل الشباب "وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال، وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات، على هدى من التربية السليمة"[122]...

بعد أن أجادت الدساتير المعاصرة في تكريس حريات أساسية وتأمين الضمانات اللازمة لصون فاعليتها، لم تتوان عن "تقزيم" بعضها لضمان حقوق الشباب. فقد قيد المشرع الدستوري الإسباني عددًا من الحريات احتراماً" (...) للحق في الشرف وحرمة الإنسان والسمعة و**حق حماية الشباب** والطفولة" [123]، على غرار الوثيقتين الدستوريتين لكل من الجمهوريتين الدومينيكية[124] والجزائرية[125]... هذا وجاءت ألمانيا الاتحادية في طليعة الدول التي اعتمدت هذه الآلية الدستورية، بعد تنصيصها على التالي: "يحق لكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة والصورة، كما أن له الحق في الحصول على المعلومات بدون عائق من المصادر المتاحة للعامة. وتُكفل حرية الصحافة، وحرية التغطية الإعلامية عبر الوسائل المسموعة والمرئية. ولا يجوز فرض رقابة على ذلك. (...) تخضع تقييدات هذه الحقوق لأحكام القوانين العامة، وأحكام القوانين الخاصة بحماية **الشباب**، وللتشريعات الخاصة بحق الشرف الشخصي"...[126]

من ناحيتها، فضل عدد من الدول تقييد حريات محددة على وجه صريح، على غرار تقزيم المشرع الدستوري الهندوراسي لحرية ابداء الأفكار واخضاعها للرقابة المسبقة حمايةً "للقيم الأخلاقية والثقافية للمجتمع، إلى جانب حقوق الأشخاص، لا سيما في مرحلة (...)**الشباب**"[127]. أما

---

[119]. المادة 58 من دستور الجمهورية التركية الصادر في العام 1982 والمعدل في العام 2017.

[120]. " **Youth** must be particularly protected by the State and the collectivities against exploitation and moral abandonment, sexual abuse, child trafficking and human commerce".

المادة 19 من دستور جمهورية غينيا الصادر في العام 2010.

[121]. "(…) **Youth** is protected by the State and the public collectivities against exploitation, drugs, narcotics, moral abandonment and delinquency".

المادة 20 من دستور جمهورية السنغال الصادر في العام 2001 والمعدل في العام 2009.

[122]. المادة 22 من الوثيقة الدستورية لإمارة قطر، الصادرة في العام 2004.

[123]. الفقرة الرابعة من المادة 20 من دستور مملكة إسبانيا الصادر في العام 1978 والمعدل في العام 2011.

[124]. "The enjoyment of these liberties shall be exercised respecting the right to honor and to privacy as well as the dignity and morale of people, especially the protection of **youth** and children, in accordance with the law and the public order ".

المادة 49 من دستور جمهورية الدومنيكان الصادر في العام 2015.

[125]. " يمارس كل واحد جميع حرياته، في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور، لا سيما احترام الحق في الشرف، وستر الحياة الخاصة، وحماية الأسرة والشبيبة والطفولة". المادة 63 من الوثيقة الدستورية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة في العام 1989 والمعدلة في العام 2016.

[126]. الفقرتين الأولى والثانية من الوثيقة الدستورية لجمهورية ألمانيا الاتحادية الصادر في العام 1949 والمعدل في العام 2014.

[127]. المادة 75 من الوثيقة الدستورية لجمهورية هندوراس الصادرة في العام 1982 والمعدلة في العام 2013.

الوثيقة الدستورية الرومانية فقد حصرت هذا التقييد بالحق في الوصول إلى المعلومات[128]، على غرار الدساتير في كل من الجمهوريتين الرواندية[129] والرأس الأخضر[130]...

من ناحية أخرى، وضع المشرع الدستوري البوليفي على كاهل الدولة والمجتمع واجب ضمان حماية ودعم المشاركة الفعّالة للشباب في التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي المنتج، من دون أي تمييز على الإطلاق[131]... أما المؤسس الدستوري الفيليبيني، فقد فضل أن تتضمن الوثيقة القانونية الأسمى في البلاد "التمييز الإيجابي" لصالح الشباب[132]، إن على الصعيد الوطني[133] أم على الصعيد المحلي[134]، على غرار كل من الوثيقتين الدستوريتين، التونسية: "(...) يضمن القانون الانتخابي تمثيلية **الشباب** في مجالس الجماعات المحلية"[135]، والمصرية: " تعمل الدولة على تمثيل **الشباب** والمسيحيين والاشخاص ذوي الاعاقة تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدده القانون"[136]... هذا وقد منح المشرع الدستوري اليوناني الضوء الأخضر للشباب الذين لم يبلغوا سن الاقتراع، الانخراط في

---

128. "The exercise of the **right to information** shall be without prejudice to measures which are taken to protect the **youth** or national security."

الفقرة الثالثة من المادة 31 من دستور جمهورية رومانيا الصادر في العام 1991 والمعدل في العام 2003.

129. " (…) **Freedom of expression and freedom of access to information** shall not prejudice public order, good morals, the protection of the **youth** and children, the right of every citizen to honor and dignity and protection of personal and family privacy (…)".

المادة 38 من دستور جمهورية رواندا الصادر في العام 2003 والمعدل في العام 2015.

130." **Freedom of expression and information** shall be limited by the right of every citizen to honor, good reputation, image, and privacy in personal and family life, as well as the protection of **youth** and children".

الفقرة الرابعة من المادة 45 من الوثيقة الدستورية لجمهورية الرأس الأخضر الصادرة في العام 1980 والمعدلة في العام 1992.

131. الفقرة الخامسة من المادة 59 من دستور الجمهورية البوليفية الصادر في العام 2009.

132." For three consecutive terms after the ratification of this Constitution, one-half of the seats allocated to party-list representatives shall be filled, as provided by law, by selection or election from the labor, (…) **youth**, and such other sectors as may be provided by law, except the religious sector".

الفقرة الخامسة من المادة السادسة من الوثيقة الدستورية لجمهورية الفلبين الصادرة في العام 1987.

133. "Parliament shall consist of- (...) such numbers of representatives of the army, **youth**, workers, persons with disabilities and other groups as Parliament may determine (...)".

الفقرة الأولى من المادة 78 من دستور جمهورية أوغندا الصادرة في العام 1995 والمعدلة في العام 2005.

134." The composition of a regional assembly shall be prescribed by Act of Parliament and shall consist of (...) representatives of the youth and persons with disabilities (...)".

الفقرة الثامنة من المادة 178 من دستور جمهورية أوغندا الصادرة في العام 1995 والمعدلة في العام 2005.

135. الفصل 133 من الجمهورية التونسية الصادر في العام 2014.

136. المادة 244 من دستور جُمهورِيةُ مِصرَ العَرَبيةِ الصادر في العام 2014.

صفوف الأحزاب السياسية[137]، جاعلاً من الأخيرة مكاناً متميزاً لتحفيزهم على الانخراط في المجال العام للسياسية بفاعلية وزخم كبيرين...

من ناحيتها، فضل عدد من الوثائق الدستورية، على غرار الروندية[138] والفيتنامية[139]، انشاء مجالس خاصة تعنى بجيل الشباب. فبعد انشائه " **المجلس الاستشاري للشباب** والعمل الجمعوي"، جعل منه المشرع الدستوري المغربي: "هيئة استشارية في ميادين حماية **الشباب** والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية "، مكلفاً إياه "بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين، وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي، ومباشرة النهوض بأوضاع **الشباب** والعمل الجمعوي، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية، بروح المواطنة المسؤولة"[140]...

بالمقابل، عمد عدد من الدساتير إلى تحفيز الشباب على المشاركة في برامج التبادل الدولي، على كافة الأصعدة بما فيها المجال الأكاديمي، وذلك بغية تمتين السلام الدولي وكسر حواجز الخوف من "الآخر"[141]. فقد أقر المشرع الدستوري البرتغالي بأن الدولة ترعى وتدعم: "المنظمات **الشبابية** التي تعمل من أجل الأهداف المذكورة وكذلك برامج **التبادل الشبابية العالمية**، بالتعاون مع الأسر، والمدارس، والشركات، والمنظمات المحلية، والجمعيات والمؤسسات الثقافية، والجماعات الثقافية والترفيهية"[142].

في النهاية، تجدر الملاحظة إلى أن التنصيص الدستوري على "الشباب" في عدد من الدول انطبع بالخصائص التي امتازت بها ثقافتها وتاريخها السياسي الحديث. فقد منع المشرع الدستوري في جمهورية الكونغو صراحة انخراط الشباب الفتي في صفوف الميليشيات المسلحة أو

---

137. "Citizens who have not yet acquired the right to vote may participate in youth sections of parties".

الفقرة الأولى من المادة 29 من الوثيقة الدستورية للجمهورية الهيلينية، الصادرة في العام 1975 والمعدلة في العام 2008.

138. "The national commissions, specialized organs and national councils entrusted with the responsibility to help in resolving important issues facing the country are the following: (...) **National Youth Council** (...)"

الفقرة الثالثة من المادة 139 من دستور جمهورية رواندا الصادر في العام 2003 والمعدل في العام 2015.

139." (…) the **Ho Chi Minh Communist Youth Union**, (…) are sociopolitical organizations created on the voluntary base, represent and protect the legal and legitimate rights and interests of their members, and cooperate with others members of the Fatherland Front, unifying the activities of the Fatherland Front".

الفقرة الثانية من المادة التاسعة من دستور جمهورية فيتنام الاشتراكية الصادر في العام 2013.

140. الفصل 170 من دستور المملكة المغربية الصادر في العام 2011.

141. "Acting in cooperation with families, schools, businesses, residents' organizations, cultural associations and foundations and cultural and recreational collectives, the state shall foster and support youth organizations in the pursuit of the said objectives, in addition **to international youth exchanges**".

الفقرة الرابعة من المادة 81 من الوثيقة الدستورية لجمهورية أنغولا، الصادرة في العام 2010.

142. الفقرة الثالثة من المادة 70 من دستور الجمهورية البرتغالية الصادر في العام 1976 والمعدل في العام 2005.

الجيوش "الخاصة"[143]... هذا وقد خصص الدستور الغامبي فصلاً كاملاً لتحديد مفهوم "الخدمة الوطنية للشباب" وجميع المسائل المرتبطة فيها[144]... من ناحيته، ألزم المشرع الدستوري المصري السلطات المعنية في الدولة "(...) بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين و**شباب الخريجين** (...)"[145].

***

أثارت النتائج التي توصلنا إليها بعد تمحيصنا لتجارب الدول التي عاشت التحول الديمقراطي في خضم "الموجة الثالثة من الديمقراطية"، إلى أن مسار الديمقراطية شاق وطويل[146]. فقد يسهل على جيل الشباب التخلص من رئيس مستبد أو طبقة حاكمة فاسدة. غير أن تكريسهم لنظام ديمقراطي متجانس وسليم، لن يكون بالمسألة السهلة أو البسيطة...[147]

من جهة أخرى، توجه هذا البحث بالدرجة الأولى إلى الناشطين من الشباب العربي لمؤازرة جهودهم في تطعيم مؤسساتهم الدستورية وفضائهم السياسي بالمبادئ والقيم الديمقراطية. كما تقصدنا الإضاءة على تجارب "الدمقرطة" لدول في مناطق متفرقة من حول العالم، من حرصنا على تعزيز الفهم الجماعي للأحداث التي أعقبت انتفاضات الربيع العربي، ومن قناعتنا الراسخة في الجدوى من وراء تمحيص التجربة الغنية للدول التي اختبرت الانتقال إلى نظام ديمقراطي أكثر فاعلية[148].

على الرغم من الاختلافات الثقافية الجوهرية، والتباعد الفاضح في الأنماط الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن الخصوصية التاريخية لكل من مجتمعاتها، تتشارك دول الربيع العربي مع بلدان "الموجة الثالثة من الديمقراطية" جزءًا مهماً من الظواهر السياسية، محولةً "الطارئ والغريب" في الخطاب السياسي العربي، إلى أمر "مألوف واعتيادي"[149]... فالشباب العربي يواجه تحديات سبق وأن أرخت بظلالها على أقرانه في مناطق أخرى من حول العالم:

- كيفية تشكيل حكومات وحدة وطنية فعالة في المرحلة الانتقالية
- الآليات الواجب تأمينها للتخفيف من الانقسامات العامودية والاضطرابات الفئوية التي تهدد البنى التحتية للديمقراطيات الفتية

---

[143]." No one may, under penalty of high treason, organize military groups, paramilitary [groups] or private militias, or maintain a **youth** army".

المادة 190 من دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية الصادر في العام 2005 والمعدل في العام 2011.

[144]. الفصل 16 من دستور جمهورية غامبيا الإسلامية الصادر في العام 1996 والمعدل في العام 2004.

[145]. المادة 29 من دستور جُمهورِيةُ مِصرَ العَرَبيةِ الصادر في العام 2014.

[146]. Andreas Schedler, "What Is Democratic Consolidation?", Journal of Democracy, 9(2), 1998, p. 91.

[147]. فعلى حد تعبير أحدهم: "بإمكانك "تغريد" ثورة، ولكنك لا تستطيع أن "تغرد" الانتقال إلى الديمقراطية".
Ivan Karastev,"The transparency Delusion", Eurozine, February 2, 2013.

[148]. Adam Przeworski, "Sustainable Democracy", Cambridge: Cambridge University Pressm, 1995.

[149]. Mahmood Monshipouri, "Tahrir's Legacy: Opportunities and Hazards for the future of youth, movements in the Middle East", Georgetown Journal of International Affairs, 2014, http://journal.georgetown.edu/tahrirs-legacy-opportunities-and-hazards-for-the-future-of-youthmovements-in-the-middle-east/

- كيفية التعامل مع الأفرقاء السياسيين الذين لا يؤمنون بالديمقراطية كنظام حكم، لا بل يستغلون آلياتها ومؤسساتها كمطيّة لاستبدالها بنظام آخر يتلاءم على أفكارهم الإيديولوجية الراديكالية

- تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه القوات المسلحة خلال المرحلة الانتقالية، والأدوات الكفيلة لإخضاعها إلى الأحكام الدستورية

- كيفية انتقال جيل الشباب الثوري من ساحات الاعتصام إلى المؤسسات الدستورية، من الخطاب الجماهيري التغيري إلى الخطاب النخبوي الواقعي، دون الغرق في وحول مفردات الخطاب التقليدي المورث من الأنظمة الاستبدادية البائدة...[150]

تراكم الخبرات من خلال الاطلاع على تجارب ومعاناة جيل الشباب في مناطق أخرى من حول العالم، ستمد الشباب العربي بكم هائل من الممارسات اللصيقة بالتحول الديمقراطي وتساعده في حلحلة أزماته المتلاحقة والطارئة التي يتخبط بها...[151]

من ناحية أخرى، إن إصرار عدد كبير من المشرعين الدستوريين على ذكر "الشباب" في الدساتير الحديثة قد يكون دلالة على التبدل الجوهري الذي طرأ على مدلول وماهية الوثيقة الدستورية. فهذه الأخيرة لم تعد أداة وتقنية السلطة، تقتصر على وصف ظاهرة السلطة العامة في مظهرها القانوني، وذلك من خلال تحديد طبيعة الدولة، وبيان شكل الحكومة، وإن كانت تتضمن المبادئ العامة والأساسية التي تتعلق بنظام السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية...

في المقابل، لم تعد تكتفي الدساتير بتعداد الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين والتي يجب على الدولة حمايتها وصونها، أي الحقوق المدنية والسياسية، أو تلك التي على الدولة التدخل بشكل إيجابي لتأمينها، ألا وهي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فالقانون الدستوري لم يعد فقط فن أو آلية تنظيم الحرية. فالحركات الدستورية التي انتشرت في نهاية القرن الثامن عشر والتي قامت على أسس فلسفية تمجد حقوق الإنسان وحريته وإن أفضل طريقة لضمان الحقوق الفردية تتم عن طريق تقيد السلطة، لا يمكن لتلك الإيديولوجية أن تحتكر لوحدها غاية ومدلول الدساتير في عصرنا الحالي. فقد تحولت الدساتير إلى وثيقة تختزل، بخاصةٍ في مقدماتها وديباجيتاها، تاريخ ومعاناة شعب بأكمله، مركزة على رموز معينة متأصلة في الذاكرة الجماعية للمواطنين، يسهل الرجوع إليها كذكر اسم طاغية أو نظام حكم معين فاسد وغاصب، أو تعداد أسماء معارك ومجازر، أو تحديد تواريخ لانقلاب أو ثورة معينة ....

في هذا السياق يدخل ذكر "الشباب الثائر" ليؤكد أن الدستور هو وثيقة تثقيفية، تدخل في خِضَم تربية وطنية سليمة، يبغي من ورائها المشرع الدستوري تثقيف الأجيال القادمة وحثهم على الاستمرار في نضالهم خلال مراحل التحول الديمقراطي. فالتنصيص الدستوري الصريح عليهم، هو مبادرة رمزية تعبر عن مشاعر الامتنان والعرفان للتضحية الكبرى التي قدمها الشباب في سبيل التخلص من الأنظمة الاستبدادية... فالدستور يرسم الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

---

[150]. Stéphanie Schwartz, "Youth and the "Arab Spring", United States Institute of Peace, 2011, http://www.usip.org/publications/youth-and-the-arab-spring

[151]. لذا، لا بدّ للباحث من التدقيق أيضاً في تجارب الانتقال الديمقراطي التي شهدتها، ولا تزال، بعض الدول الرابضة في جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، والتي تتشارك مع أوطاننا العربية هيمنة الزعماء التقليديين على مقاليد الحكم فيها...

التي يجب أن تعمل في ظلها السلطات العامة المختصة. أي أنه تلك الوثيقة التي تحدد قواعد الاتجاه الإيديولوجي والفلسفي الذي يقوم عليه النظام السياسي في الدولة[152]...

في السياق عينه، ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يبدأ العمل على هندسة الوثيقة الدستورية وصياغة بنودها خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي قبل شروع القوى السياسية المتنافسة في نسج تحالفاتها بغية تسلّم السلطة. فقد أثبتت التجارب السابقة أن الجمعيات التأسيسية امتازت بدرجات عالية من الحيادية والتجرد عند تحديدها للأسس الدستورية الجديدة قبل إدراك أقطابها من الأحزاب والجماعات السياسية مصالحهم الفئوية على وجه محدّد. وكأنهم قد غطوا وجوههم "بحجاب من الجهل"، على حد قول الفيلسوف الأمريكي جون راولز[153].

بمعنى آخر، على المؤتمنين على المرحلة الانتقالية الانتهاء من وضع الدستور واصداره قبل الغوص في دهاليز "الرتابة الطبيعية" للحياة السياسية والهرطقات والمساومات التي تترافق معها. فعندما تسبق الانتخابات البرلمانية الاتفاق النهائي على دستور جامع للدولة، تنطلق الأطراف السياسية المشاركة في الصياغة الدستورية من مرتكزات وأجندات سياسية ضيّقة، بعد أن كشفت الانتخابات أحجامها الحقيقية ومكامن ضعفها، آخذةً الوثيقة الدستورية رهينة لتحسين مكتسباتها السياسية. أي أنها ستتقصد تحويل الدستور إلى وسيلة لتوسيع نفوذها السياسي، غير عابئة بمكانته كأسمى وثيقة قانونية ستحكم الأجيال القادمة...

عانى العديد من دول أمريكا اللاتينية (كفنزويلا وبوليفيا) من تداعيات هذه الظاهرة[154]، حيث أفرزت الانتخابات أغلبية سياسية معينة استأثرت على صياغة الدستور لتكريس وثيقة هي أقرب إلى خطة محكمة لاستمرار قبضتها على مقاليد الحكم... هذا وجاءت الوثيقة الدستورية ترجمة حرفية ومتأنية لإيديولوجية الغالبية الحاكمة، لتختصر بنودها جميع الآليات والوسائل التي تتناغم مع خطتها السياسية، إن على الصعيد التكتيكي أو الاستراتيجي، في الهيمنة التامة على النظام السياسي...

أما إذا اضطر المؤتمنون على المرحلة الديمقراطية الانتقالية اجراء انتخابات قبل الانتهاء من تكريس دستور جديد للبلاد، فعليهم الفصل التام بين صياغة الوثيقة الدستورية وبين الأعمال البرلمانية التشريعية، وعدم جواز الخلط بينهما... فنادراً ما تتحمل السلطات العامة عبء انتظار الفترة الزمنية الطويلة التي تتطلبها موافقة كافة الأفرقاء على الدستور الجديد. لذلك، واظبت على اجراء انتخابات نيابية لملء الفراغ السياسي الذي خلّفه خلو البلاد من دستور دائم... غير أنه يتوجب على المؤتمنين على صياغة الوثيقة الدستورية الالتزام بهذه الصياغة، من دون بتّ مسائل ترتبط بالتشريع العادي. فالخلط بين كتابة القواعد الدستورية وبين سن القوانين الآنية والملحة، سيؤدي

---

[152]. عصام علي الدبس، **القانون الدستوري وتطبيقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مكتبة الجامعة الشارقة، 2015، ص 154.

[153]. John Rawls, *A Theory of Justice*, Harvard University Press, 1971, p.23.

[154]. على سبيل المثال، في كل من.

Javier Corrales, "Constitutional Rewrites in Latin America: 1987–2009", *in Constructing Democratic Governance in Latin America*, 4th ed., Jorge I. Dominguez and Michael Shifter, Johns Hopkins University Press, 2013.

حتماً إلى تسييس "المؤسس الدستوري"، من جهة، والتأخير والمماطلة في "الطبخات" التشريعية، من جهة أخرى[155].

[155]. Stephen Grand, "Understanding Tahrir Square: What Transitions Elsewhere Can Teach Us about the Prospects for Arab Democracy", *op.cit*, p. 187.